



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

النمذجة القياسية لأثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1996-2024)

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي - الطور الثاني ل.م.د

إعداد الطالبتين:

شابي هبة

يمين هاجر

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الرئيس	د. بلمشري بشري	أستاذ محاضر - ب -
المشرف	د. بلحية يمينية	أستاذ محاضر - ب -
الممتحن	د. دربال فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر - أ -

السنة الجامعية: 2025-2026



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

النمذجة القياسية لأثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1996-2024)

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د.

من إعداد الطالبتين:

شابي هبة

يمين هاجر

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الرئيس	د. بلمشري بشري	أستاذ محاضر - ب -
المشرف	د. بلحية يمينية.	أستاذ محاضر - ب -
الممتحن	د. دربال فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر - أ -

السنة الجامعية: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ



الحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، نحمده سبحانه وتعالى على توفيقه وفضله في إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتوجّه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة بلحية يمينية، التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها القيّمة ونصائحها السديدة، وكان لإشرافها ومتابعتها الأثر البالغ في إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين، على تفضّلهم بقبول مناقشة هذا العمل، وما بذلوه من جهد في قراءته وتفحصه بعناية واهتمام.

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر إلى جميع أساتذة وعمّال جامعة بلحاج بوشعيب بعين تمّوشت، تقديرًا لما قدّموه من دعم ومساندة طوال مسيرتنا الدراسية.

وفي الختام، أخصُّ بالشكر والتقدير جميع الزملاء والزميلات، وكل من مدّ لنا يد العون وساهم، ولو بالقليل، في إنجاز هذا العمل المتواضع.



وَاللهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ

إهداء

إلى كلّ من علّمني أنّ العلم نورٌ يهدي العقول، وأنّ الصبر مفتاح الوصول إلى الغايات السامية...

إلى والديّ الكريمين...

إلى من غمراني بحبّهما ورعايتهما، وكان دعاؤهما سندي في كلّ خطوة، ونبع قوّتي في مواجهة الصعاب. إليكما أهدي هذا العمل المتواضع، تعبيراً عن عظيم الامتنان وصدق العرفان، راجياً أن يكون ثمرةً تُدخل السرور إلى قلوبكما، وإن عجزت الكلمات عن الوفاء بحقّكما.

إلى الأستاذة المشرفة الكريمة بلحية يمينه....

أتقدّم بخالص عبارات الشكر والتقدير على ما قدّمته من توجيهات قيمة وإرشادات سديدة، كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

إلى أساتذتي الأفاضل طوال مسيرتي الدراسية...

إلى من أناروا دروب المعرفة أمامي، وغرسوا في نفسي قيمة الاجتهاد والطموح، وكان لتوجيهاتهم وأثرهم الطيّب بالغ الأثر في تكوين شخصيتي العلمية والفكرية. لكم منّي خالص الشكر والتقدير، ووافر الاحترام والامتنان.

إلى الأصدقاء والزملاء الأوفياء...

إلى رفقاء الطريق الذين تقاسموا معي لحظات التعب والأمل، ورافقوني في مسيرة الدراسة بكلّ ما حملته من تحديات ونجاحات، فكانوا خير عونٍ وسند، وأضافوا على الأيام أجمل الذكريات. أهديكم هذا الجهد عربون محبّة ووفاء لأيام ستبقى راسخة في الذاكرة.

إليكم جميعاً...

أهدي هذا العمل المتواضع، تقديرًا لمكانتكم في حياتي، ووفاءً لكلّ دعمٍ وتشجيعٍ كان له الأثر في بلوغ هذه المرحلة

الطالبة شاي هيبه





إهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلته، فالحمد لله الذي

وفقني لثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

الحمد لله حُبًا وشكرًا وامتنانًا على البدء والختام ...

إلى نفسي التي كافحت واجتهدت سعيًا لرفعتنا في سبيل العلم والرُّقي، لتجني ثمار طموحاتها ...

إلى كل قلب منحني دعاء، أو كلمة دعم، وكل من شاركني لحظات التعب قبل الفرح ...

إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي، إلى من كانت ملجئي ويدي اليمنى في دراستي، إلى القلب

الحنون وصاحبة الدعاء الصادق الذي كان يسبق خطواتي ... أُمِّي الحبيبة

إليك أهدي تخرجي، فأنت البداية وأنت الحكاية وأنت السبب بعد الله في كل إنجاز وصلت إليه

إلى الذي لم يخل عليّ يومًا بجهدٍ أو دعم، أهدي نجاحًا كُتِبَ بتعبك قبل حبري ... أُمِّي الغالي

إلى إخوتي، يا رفقاء الدرب وشركاء العمر شكرا لوجودكم الذي يمنح الحياة لونا، فرحتي اليوم لا تكتمل إلا

برؤية الفخر في أعينكم ...

الطالبة يمين هاجر



فهرس المحتويات:

.....	الشكر والتقدير:
.....	الاهداء:
.....	فهرس المحتويات:
.....	قائمة الاشكال:
.....	قائمة الجداول:
.....	قائمة الملاحق:
.....	الملخص :
.....	مقدمة عامة:
.....	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول التنمية المالية والنمو الاقتصادي
1.....	تمهيد :
2.....	المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول التنمية المالية والنمو الاقتصادي
2.....	المطلب الأول : إطار مفاهيمي للتنمية المالية
2.....	الفرع الأول : مفهوم وأهمية التنمية المالية
4.....	الفرع الثاني : أبعاد التنمية المالية
5.....	الفرع الثالث : مؤشرات التنمية المالية
7.....	المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي
7.....	الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي
8.....	الفرع الثاني : أنواع النمو الاقتصادي ونظرياته

13.....	الفرع الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي
16.....	الفرع الرابع: العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي
17	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)
17	المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة
17.....	الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
20.....	الفرع الثاني: الدراسات العلمية الأجنبية
23	المطلب الثاني: ملخص عن الدراسات السابقة والإضافة العلمية
23.....	الفرع الأول: ملخص عن الدراسات السابقة والإضافة العلمية
32.....	الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
32.....	الخلاصة
.....	الفصل الثاني: التحليل القياسي لأثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1996-2024)
	تمهيد
37	المبحث الأول: الإطار التحليلي لواقع التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر
37	المطلب الأول: قراءة تحليلية في مؤشرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي
37.....	الفرع الأول: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنمية المالية في الجزائر
42	المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة
42.....	الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة
43.....	الفرع الثاني: وصف متغيرات الدراسة
45	المبحث الثاني: التقدير القياسي لنموذج الدراسة باستخدام منهجية (ARDL) وتحليل النتائج

45	المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة Unit Root
46	الفرع الأول: دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى
47	الفرع الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول
48	المطلب الثاني: تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
48	الفرع الأول: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
49	الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL
52	الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)
54	الفرع الخامس: اختبارات صلاحية النموذج
55	الفرع السادس : اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM and CUSUMSQ)
57	الفرع السابع: تفسير نتائج الدراسة
60	خلاصة
62	خاتمة عامة
66	قائمة المصادر:
66	المراجع باللغة العربية:
70	المراجع باللغة الاجنبية
	الملاحق

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	مؤشرات التنمية المالية في الجزائر خلال الفترة (1996-2024)	36
02-02	تطور الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1996-2024	39
03-02	درجة الابطاء لنموذج الدراسة	50
04-02	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	53
05-02	نتائج إحصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	54
06-02	إحصائية واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM)	55

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
23	ملخص الدراسات العلمية العربية	01-01
27	ملخص الدراسات العلمية الاجنبية	02-01
42	مصدر بيانات متغيرات الدراسة	01-02
45	نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى	01-02
46	نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الأول	02-02
48	نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير	03-02
50	النماذج الممكنة عند تغيير درجات ابطاء متغيرات النموذج	04-02
51	نتائج اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)	05-02
52	نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	06-02
53	نتائج اختبار عدم التباين حد الخطأ العشوائي	07-02
54	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	08-02

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
70	نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير	01-02
71	النماذج الممكنة عند تغيير درجات ابطاء متغيرات النموذج	02-02
72	نتائج اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)	03-02
73	نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	04-02
74	نتائج اختبار عدم التباين حد الخطأ العشوائي	05-02
75	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	06-02

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر مؤشرات التنمية المالية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على بيانات السلاسل الزمنية الممتدة من عام 1996 إلى 2024. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، مع وجود تأثير إيجابي ومعنوي للعمق المالي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، في حين تبين وجود تأثير سلبي ومعنوي لكل من الإنفاق الحكومي والائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، وهو ما يعكس ضعف كفاءة الوساطة المصرفية، فضلاً عن ضعف توجيه الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار المنتج.

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، التنمية المالية، الجزائر، نموذج ARDL .

Abstract:

This study aimed to measure and analyze the impact of financial development indicators on non-hydrocarbon economic growth in Algeria, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model on time series data spanning the period from 1996 to 2024. The study found a long-run cointegration relationship among the study variables, with a positive and significant effect of financial depth on non-hydrocarbon economic growth, while both government expenditure and domestic credit directed to the private sector showed a negative and significant effect — reflecting weak banking intermediation efficiency, as well as insufficient direction of government spending toward productive investment.

Keywords: Non-hydrocarbon economic growth, Financial Development, Algeria, ARDL Model.

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

توطئة :

يُشكل النمو الاقتصادي المرتكز الأساسي لاستراتيجيات التنمية الشاملة، والضمانة الحقيقية لتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. وفي ظل التحولات المتسارعة التي يفرضها الاقتصاد العالمي، برز القطاع المالي كأحد أهم المحركات الهيكلية لدعم هذا النمو، من خلال دوره الحيوي في تعبئة المدخرات، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتخفيض تكاليف المعاملات الاستثمارية.

وعلى الرغم من التباين في الأدبيات الاقتصادية حول طبيعة العلاقة التفاعلية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، إلا أن دراسة هذا الأثر تكتسي أهمية بالغة في الاقتصادات النامية، ولاسيما الاقتصاد الجزائري. إذ يواجه هذا الأخير تحدي التحرر من التبعية لقطاع المحروقات والتقلبات الدولية، مما يفرض ضرورة بناء نظام مالي متطور قادر على تمويل القطاعات الإنتاجية البديلة. وبالرغم من الإصلاحات الهيكلية التي شهدتها الجزائر، لا تزال مساهمة المؤسسات المالية في تحقيق نمو مستدام تواجه تحديات تنظيمية وتقنية، وهو ما يستوجب تشخيص هذا الأثر بمنهجية قياسية دقيقة لتصويب السياسات الاقتصادية والمالية نحو أهداف التنمية المنشودة.

أولاً: إشكالية الدراسة: من خلال ماسبق، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في :

ما هو أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2024) ؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية : تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عليها، من بينها :

- ما هو الإطار المفاهيمي لكل من التنمية المالية والنمو الاقتصادي؟
- ماهي النظريات الأساسية التي فسرت النمو الاقتصادي؟
- هل هناك علاقة طويلة الأجل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر ؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة احصائية لمؤشر العمق المالي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة احصائية لمؤشر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير سلبي وذو دلالة احصائية لمؤشر الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير سلبي وذو دلالة احصائية لمؤشر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من تناولها موضوعاً أثار جدلاً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية، وهو دور التنمية المالية في النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بينهما، وذلك من خلال فهم أهمية تعزيز وتطوير القطاع المالي في دعم وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي. بما يتيح الوصول الى نتائج قيمة قد تساعد صانعي القرار على توجيه السياسات المالية لدعم الاقتصاد الوطني وتطوير قطاعاته المختلفة.

خامسا: أهداف الدراسة

- قياس أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996-2024 باستخدام أدوات النمذجة القياسية.
- تحليل مسار تطور مؤشرات التنمية المالية في الجزائر وتشخيص واقعها خلال فترة الدراسة.
- تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين كل مؤشر من مؤشرات التنمية المالية (العمق المالي، الائتمان المحلي، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري) والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

- الكشف عن المؤشرات الأكثر تأثيراً في دفع عجلة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- تقديم جملة من التوصيات العملية المبنية على نتائج النمذجة القياسية بهدف تعزيز دور التنمية المالية في دعم التنوع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على المحروقات.

سادساً: المنهج المتبع

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، تعتمد هذه الدراسة على منهجية متكاملة تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي. في الجانب النظري: يُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض وشرح المفاهيم والنظريات المرتبطة بالتنمية المالية والنمو الاقتصادي. في الجانب التطبيقي: يُستخدم المنهج الكمي القياسي لتحليل أثر محددات التنمية المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. كما سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على بيانات السلاسل الزمنية الممتدة من عام 1996 إلى 2024، وذلك بالاستعانة ببرنامجي التحليل الإحصائي Excel وEViews.

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع

- ارتباط الموضوع بالتخصص والرغبة الشخصية بدراسته دراسة قياسية.
- حداثة الموضوع في مجال البحث العلمي في الدول العربية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص.

ثامناً: حدود الدراسة

- ◆ الحدود الزمانية : تمتد فترة الدراسة من 1996 إلى 2024 ، وهي فترة تتيح تحليلاً شاملاً لتطور محددات التنمية المالية في الجزائر، مما يعزز دقة النتائج القياسية .
- ◆ الحدود المكانية : تركز الدراسة على الاقتصاد الجزائري حيث سيتم تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في محددات التنمية المالية والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي بالجزائر .

تاسعا: هيكل الدراسة

للإحاطة بموضوع الدراسة سنتناول فصلين مسبقين بمقدمة عامة ويُستعرض ذلك على النحو التالي :

سنتطرق في الفصل الأول إلى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التنمية المالية والنمو الاقتصادي أما الثاني فسندقم من خلاله الدراسات السابقة والقيمة المضافة وما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني فيمثل الجانب التطبيقي الذي سنستعرض من خلاله دراسة تحليلية وقياسية لتحديد طبيعة العلاقة التي تربط مؤشرات التنمية المالية مع النمو الاقتصادي وذلك باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة الزمنية 1996-2024 في الجزائر، واختُتمت الدراسة بخاتمة عامة شملت النتائج المتوصل إليها .

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية
حول التنمية المالية والنمو
الاقتصادي

تمهيد :

يُخصص هذا الفصل لعرض مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بموضوع التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بهذين المتغيرين، واستعراض الأطر النظرية التي فسرت طبيعة العلاقة بينهما، إضافة إلى تحليل أبرز الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع في سياقات اقتصادية مختلفة.

ولإلمام بمحتوى هذا الفصل، تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأول: يتناول الأدبيات النظرية من خلال عرض الإطار المفاهيمي لكل من التنمية المالية والنمو الاقتصادي، مع إبراز العلاقة القائمة بينهما.
- المبحث الثاني: يُخصص لاستعراض الأدبيات التطبيقية، من خلال تقديم أهم الدراسات السابقة (العربية والأجنبية)، وتحليل أهم ما توصلت إليه من نتائج.

ويُختتم هذا الفصل بخلاصة عامة تُبرز أهم الاستنتاجات المتوصل إليها، بما يساهم في تمهيد الطريق لباقي فصول الدراسة، خاصة الجانب التطبيقي منها.

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول التنمية المالية والنمو الاقتصادي

تُعد العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي محورياً جوهرياً في الفكر الاقتصادي الحديث، نظراً للدور المتنامي للمؤسسات والأسواق المالية في توجيه النشاط الاقتصادي. ويهدف هذا الإطار النظري إلى استعراض المفاهيم الأساسية للمتغيرين، مع تحليل أبرز النظريات والفرضيات التي تفسر طبيعة الأثر المتبادل واتجاه السببية بينهما، بما يوضح كيف يساهم التطور المالي في دفع عجلة النمو

المطلب الأول : إطار مفاهيمي للتنمية المالية

الفرع الأول : مفهوم وأهمية التنمية المالية

تُعَدّ التنمية المالية مفهوماً متعدد الأبعاد يصعب حصره في تعريف واحد جامع، وقد تزايدت أهميتها وقيمتها مع مرور الزمن.

فقد قدم Levine (1997) تعريفاً مفصلاً حيث عرفها على أنها : " هي العملية التي تعمل من خلالها الأدوات والأسواق والوسطاء الماليون على تحسين معالجة المعلومة، تنفيذ العقود وإنجاز الصفقات، مما يسمح للنظام المالي بأداء وظائفه على نحو أفضل ". (ZEGHOUDI ، SENOUCI BEREKSI ، و BOURI ، 2015)

وفي سنة 2005 عرفته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة بأنه: "عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم خدمات مالية بشكل كفء". (بوثلجة و بورعدة، 2016)

وقدّم Kpodar (2006) في أطروحته تعريفاً مستمداً من DFID، حيث اعتبر أن: " النظام المالي يتطور عندما ينتج تراكم الأصول المالية، تنوع الأدوات والأجهزة المالية، تحسين الفعالية والمنافسة في القطاع المالي، وزيادة اعتماد الأفراد على الخدمات المالية ". (بوثلجة و بورعدة، 2016)

وفي مقال نُشر سنة 2012، اقترح Rafael Cezar تعريفاً مفاده : " يظهر التطور المالي إذا قامت المؤسسات المالية بتخفيض الاحتكاكات الموجودة، وسهلت عملية تخصيص الموارد المالية ". (بوثلجة و بورعدة، 2016)

عموما تُعرّف التنمية المالية بأنها عملية تحسين جودة وكفاءة خدمات الوساطة وتوسيع نطاق الوصول إليها، مما يسرّع تراكم الأصول المالية ويدعم النمو الاقتصادي عبر توجيه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة وتقليل تكاليف التمويل. (العرومي، 2025)

- ويمكن بيان أهمية التنمية المالية من خلال عدة جوانب منها : (منصور عبد الحميد و عيد مصطفى، 2025)
- أ. **تعزيز الاستقرار المالي:** تعمل التنمية المالية على تطوير نظم الرقابة والحوكمة، مما يقلل من احتمالية وقوع أزمات مالية أو مصرفية، كما يساهم تنوع الأدوات المالية، مثل التأمين والصكوك والأسواق المالية، في توزيع المخاطر بشكل أكثر فاعلية.
- ب. **تحسين بيئة الأعمال والاستثمار:** يتيح وجود نظام مالي متطور فرصاً أكبر لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويعزز استقرار النظام المالي وشفافيته ثقة المستثمرين.
- ت. **دعم الابتكار المالي والتحول الرقمي:** تشجع التنمية المالية على تبني الحلول التكنولوجية المالية (FinTech)، وتحسين جودة الخدمات المالية وتخفيض تكلفتها، كما تدعم الابتكار في الأدوات والأسواق المالية، مما يساهم في تسهيل الوصول وكفاءة المعاملات.
- ث. **تعزيز الشمول المالي:** تمكن التنمية المالية الفئات المهمشة، بما في ذلك المرأة والفقراء والمشاريع الصغيرة، من الاستفادة من الخدمات المالية، وتعمل على تقليص الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي من خلال دمج أنشطة القطاع غير الرسمي في النظام المالي، مما يعزز العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
- ج. **رفع كفاءة تخصيص الموارد:** تساهم المؤسسات والأسواق المالية المتطورة في توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر إنتاجية وربحية، وتوفر معلومات دقيقة للمستثمرين تساعد على اتخاذ قرارات مالية واعية، مما يقلل من مخاطر الاستثمار ويزيد من فعالية الاقتصاد.
- ح. **تعزيز النمو الاقتصادي:** تتيح التنمية المالية تحويل المدخرات إلى استثمارات إنتاجية تزيد الناتج المحلي الإجمالي، وتسهل التمويل للمشاريع الصغيرة والكبيرة، مما يدعم التوسع الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

لا تقتصر التنمية المالية على البعد المالي فقط، بل تُعد ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من دور في توسيع آفاق الاستثمار، وتمكين الأفراد، وتعزيز الاستقرار، وتحقيق قدر أكبر من العدالة في تخصيص الموارد. وعليه، فإن تطوير النظام المالي يُعد خيارًا استراتيجيًا يدعم الوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة .

الفرع الثاني : أبعاد التنمية المالية

تشمل التنمية المالية عدة أبعاد مترابطة، تسهم مجتمعة في تهيئة بيئة ملائمة لدعم النمو الاقتصادي المستدام . ومن أهم هذه الأبعاد:

أولاً: العمق المالي

يُعتبر العمق المالي وفقاً (Shaw 1973) مؤشراً جوهرياً يعكس نمو الأصول والخدمات المالية بوتيرة أسرع من الأصول المادية، ويُستدل عليه عادةً من خلال ارتفاع نسبة السيولة (كتلة النقد) إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتتجلى أهميته في قدرة النظام المالي على تعبئة المدخرات وتخفيض تكاليف المعاملات والمخاطر، مما يمنح الأفراد والمؤسسات خيارات تمويلية متنوعة تدعم استدامة النمو الاقتصادي.(بخوش، 2022)

ثانياً: الشمول المالي

يُشير الشمول المالي إلى ضمان وصول كافة الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بتكلفة ميسورة، مما يساهم في تقليص الفوارق الطبقيّة وخلق فرص العمل. ويفرق البنك الدولي في هذا السياق بين الاستبعاد الطوعي (الناتج عن خيارات شخصية أو ثقافية) والاستبعاد غير الطوعي (الناتج عن ضعف الدخل أو إخفاقات السوق)، وهو ما يستوجب توجيه السياسات الاقتصادية لمعالجة مسببات الاستبعاد القسري لتعزيز التنمية والحد من الفقر.

كما يعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار مناسبة، تلبي احتياجاتهم، وتُقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة. ويُعرف أيضاً على أنه غياب الحواجز السعرية وغير السعرية في استخدام الخدمات المالية. وبعبارة أخرى، يمثل الشمول المالي حالة اقتصادية تتيح فيها النظام المالي للأفراد والشركات الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية في الوقت المناسب، وبطريقة عادلة وشفافة، وبتكلفة معقولة.(بخوش، 2022)

ثالثاً: الكفاءة المالية

تُعبّر الكفاءة المالية عن قدرة النظام المالي على تقديم خدمات الوساطة بأقل التكاليف وأعلى جودة، من خلال تقليل تكاليف المعلومات والمعاملات ومعالجة مشكلة "عدم تماثل المعلومات". وتتجلى هذه الكفاءة في قدرة المؤسسات والأسواق على تخصيص الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية بأسعار فائدة تنافسية، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي. ويُعد انخفاض هوامش الفائدة وتحسن العائد على الأصول (ROA) من أهم المؤشرات الدالة على نجاح النظام المالي في أداء وظائفه بفعالية

(بخوش، 2022).

رابعاً: الاستقرار المالي

يُشير الاستقرار المالي إلى قدرة النظام المالي (بمكوناته من وسطاء، أسواق، وبنية تحتية) على تخصيص الموارد بكفاءة وامتصاص الصدمات المفاجئة دون تعطيل الاقتصاد الحقيقي. وقد تصاعد الاهتمام بهذا المفهوم عالمياً بعد أزمة 1997 و2008، حيث ثبت أن العمق والكفاءة المالية وحدهما لا يكفيان لضمان النمو المستدام إذا افتقر النظام للمناعة ضد التقلبات. فالتوازن المالي لا يعني الجمود، بل يكمن في مرونة النظام وقدرته على مواصلة أداء وظائفه الأساسية في تعبئة المدخرات وتوزيع المخاطر حتى في أحلك الظروف والأزمات. (بخوش، 2022)

الفرع الثالث : مؤشرات التنمية المالية

تنقسم مؤشرات قياس التنمية المالية إلى قسمين رئيسيين؛ الأول يرتبط بتطور القطاع المصرفي، بينما يعكس الثاني أداء الأسواق المالية. وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤشرات.

أولاً: مؤشرات تطور القطاع المصرفي

تهدف هذه المؤشرات إلى قياس حجم وكفاءة البنوك والمؤسسات المالية في الاقتصاد، من خلال مدى قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتخصيصها بكفاءة. ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي: (منصور عبد الحميد و عيد مصطفى، 2025)

- نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعكس قدرة النظام المصرفي على استقطاب المدخرات متوسطة وطويلة الأجل، مما يبرز إمكانيات البنوك في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل.
- نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي: تشير إلى كفاءة الوسطاء الماليين في تعبئة الموارد المالية، إذ ترتبط عمليات الإقراض ارتباطاً مباشراً بحجم الودائع.
- نسبة أصول أو خصوم الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي: تُستخدم لقياس حجم القطاع المصرفي مقارنة بحجم الاقتصاد الوطني.
- نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: تُعد من المؤشرات الأساسية لتقييم كفاءة تخصيص الموارد، حيث يدل ارتفاعها على الدور الفاعل للقطاع المصرفي في دعم الاستثمار والإنتاجية.
- مؤشر الوساطة المالية (عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي): يُقاس كنسبة مجموع الكتلة النقدية، والودائع الجارية، والودائع الآجلة، والنقود السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس ارتفاعه فاعلية الوساطة المالية.
- نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص من إجمالي الائتمان: يُستخدم هذا المؤشر لتقييم كفاءة النظام المصرفي في توزيع الموارد المالية، حيث يقيس حصة القطاع الخاص من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة. ويُعد ارتفاع هذه النسبة دليلاً على توجه النظام المالي نحو دعم النشاط الإنتاجي الخاص وتقليل هيمنة القطاع العام على الموارد المالية، مما يعزز من فرص النمو الاقتصادي.

ثانياً: مؤشرات تطور الأسواق المالية:

تُستخدم هذه المؤشرات لقياس مستوى تطور وكفاءة سوق الأوراق المالية، ومن أبرزها ما يلي : (عبير منصور و وليد عيد، 2025)

- نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي: تُعبر عن حجم السوق المالي وقدرته على تعبئة رؤوس الأموال وتوزيع المخاطر.
- نسبة حجم التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعكس مستوى النشاط المالي في السوق مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي.
- نسبة حجم التداول إلى القيمة السوقية الإجمالية: تُعد مؤشراً على سيولة السوق، وتُكمل المؤشر السابق، حيث يوضحان معاً ديناميكية السوق ومستوى التفاعل المالي.

المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يحظى مفهوم النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وقد تعددت تعريفاته باختلاف المدارس الاقتصادية وزوايا التحليل، إلا أن معظمها يجتمع حول كونه ظاهرة كمية تعكس التوسع في الناتج والدخل على المدى الطويل.

يرى كلٌّ من **P. Samuelson** و **W. Nordhaus** أن النمو الاقتصادي يتمثل في التوسع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل أو في الناتج الوطني لأي دولة. وبعبارة أخرى، يتحقق النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج (PPF) إلى الخارج، وهو ما يعكس تحسن القدرة الإنتاجية للاقتصاد. كما يشير معدل نمو الناتج للفرد إلى الوتيرة التي تتحسن بها مستويات المعيشة داخل المجتمع، الأمر الذي يفسر اهتمام الدول بنمو نصيب الفرد من الناتج لما له من أثر مباشر في رفع متوسط الدخل وتحسين الظروف المعيشية (شحات، 2021-2022)

في حين عرّف سيمون كوزنتس (Simon Kuznets) النمو الاقتصادي على أنه عملية طويلة الأجل تتمثل في الزيادة المستمرة في قدرة الاقتصاد على توفير مجموعة متنامية ومتنوعة من السلع والخدمات للسكان، ويرتكز هذا التوسع على التقدم التكنولوجي، إلى جانب ما يرافقه من تكيف مؤسسي وأيديولوجي يضمن استدامة هذا النمو. (كرار و لعوج، 2021)

أما ر. أ. فلامينغ (R. A. Flammig) فيرى أن النمو الاقتصادي يقوم أساساً على التغير الكمي في متوسط ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات، دون التركيز على هيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو على نوعية هذه السلع والخدمات (بودواية، 2009/2008)

وانطلاقاً من هذه التعاريف، يُعد النمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً تسعى إليه مختلف دول العالم، إذ تعمل على تحسين مستويات أدائها الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو المحققة. ويُقصد بالنمو الاقتصادي التوسع في الناتج الحقيقي أو الزيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، الأمر الذي يسهم في التخفيف من حدة ندرة الموارد الاقتصادية. وعليه، يركز مفهوم النمو الاقتصادي أساساً على التغير الكمي المتحقق بالزيادة في الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، شريطة استبعاد أثر التضخم لضمان الطابع الحقيقي لهذا النمو.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي ونظرياته

أولاً: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يُقصد به الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة، فإن التحليل الاقتصادي يميز بين نمطين رئيسيين للنمو، يختلفان من حيث المصدر ودرجة الاستدامة.

• حسب المصدر التاريخي والاجتماعي

■ النمو الطبيعي

النمو الطبيعي هو النمط الذي تحقق تاريخيًا مع الانتقال التدريجي من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي، عبر مسارات اجتماعية واقتصادية موضوعية. ويتميز هذا النمو بتعمق التقسيم الاجتماعي للعمل، وتحقيق التراكم الأولي لرأس المال، وسيادة الإنتاج السلعي الموجه للمبادلة، إضافة إلى تكوين سوق داخلية تتوافر فيها شروط العرض والطلب لمختلف المنتجين. (حمداني، 2008-2009)

■ النمو المخطط

يقوم النمو المخطط على اعتماد الدولة تخطيطًا اقتصاديًا منهجيًا يهدف إلى تعبئة الموارد وتوجيهها بما يخدم أهداف التنمية، وتتوقف فعاليته على كفاءة أجهزة التخطيط، وواقعية الأهداف، ونجاعة التنفيذ، ومدى مشاركة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. ومع استمراره على المدى الطويل، يمكن أن يتحول إلى نمو ذاتي ومستقر يرسخ أسس تنمية مستدامة. (معلالة و درويش، 2014/2015)

■ النمو العابر أو غير المستقر

هو نمو ظرفي ناتج عن عوامل مؤقتة غالبًا خارجية، مثل تحسن شروط التبادل أو ارتفاع أسعار الصادرات. ويتسم بعدم الاستمرارية وضعف الآثار التراكمية، مما يجعله في كثير من الأحيان نموًا شكليًا غير مصحوب بتنمية حقيقية. (معلالة و درويش، 2014/2015)

• حسب الاستدامة

■ النمو المستدام

يُعرّف النمو المستدام بأنه تحقيق توازن بين التوسع الاقتصادي وحماية البيئة، بما يضمن تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، من خلال الحفاظ على المخزون الرأسمالي أو زيادته عبر الزمن. كما يقوم على الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية بما يحقق أقصى منفعة اقتصادية مع الحفاظ على جودتها واستمراريتها، بحيث لا يؤدي الاستهلاك الحالي إلى تقليص القدرة الإنتاجية المستقبلية. (علي حسين، سعيد صالح، و فيان، جانفي 2021)

ثانياً: نظريات النمو الاقتصادي

• النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تقوم النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي، كما عرضها آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس، على اعتبار الإنتاج دالة لعوامل أساسية تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، بحيث ينعكس أي تغير فيها على حجم الإنتاج ومعدلات النمو. وقد افترض الكلاسيكيون ثبات الموارد الطبيعية نسبياً وخضوع الإنتاج الزراعي لقانون تناقص الغلة في ظل ثبات التكنولوجيا، مع تأكيدهم على أن التراكم الرأسمالي القائم على الأرباح يمثل المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي. (ساطور، 2013). غير أن هذا المسار، وفق التحليل الكلاسيكي، يتجه تدريجياً نحو حالة استقرار نتيجة تراجع الأرباح وتناقص العوائد بفعل المنافسة، مما يؤدي في النهاية إلى ركود طويل الأمد يتسم بثبات النمو السكاني وبلوغ الأجور مستوى الكفاف. (ملواح و مكيد، 2020)

• نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي

تؤكد الأدبيات الحديثة الطابع الديناميكي للمجتمعات الصناعية، مما يجعل الابتكار محور تفسير النمو الاقتصادي، حيث يُعدّ المقاتل المبتكر الفاعل الرئيس في إدخال أساليب إنتاج جديدة وفتح أسواق حديثة (زرود، 1999-2000).

ويرى شومبيتر أن النمو يتحقق عبر قفزات تقودها موجات الابتكار، إذ تتحول الاختراعات إلى تطبيقات إنتاجية بفضل دور المقاول، ليصبح الابتكار المحرك الأساسي للنمو (هوارى، 2014). كما أبرز أهمية الائتمان المصرفي في تمويل هذا المسار، مميّزًا بين استثمار مرتبط بالابتكار طويل الأجل وآخر تابع يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية، مع اعتبار الربح حافزًا بمنح المقاول مزايا احتكارية مؤقتة إلى أن تضعفها المنافسة (ساطور، 2013).

■ انتقادات نظرية شومبيتر

رغم أهمية إسهامات شومبيتر، وُجّهت لنظريته عدة انتقادات، أبرزها محدودية طابعها العام بسبب تركيزها على الابتكار والائتمان المصرفي وإغفال عوامل أخرى مؤثرة في النمو، إضافة إلى صعوبة تطبيقها في الدول النامية حيث لا يكفي الابتكار وحده لتحقيق تنمية مستدامة دون مؤسسات وهياكل فعالة. كما أخذ عليها التقليل من دور الادخار والاستثمار الحقيقي وتمويل العجز في دعم النمو. (ساطور، 2013)

● النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

ترتكز النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي، التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر مع إسهامات مارشال وويكسل وكلاارك، على فكرة إمكانية استمرار النمو دون الوقوع الحتمي في الركود، خلافاً لما ذهب إليه النظرية الكلاسيكية. وترى هذه المدرسة أن التخلف الاقتصادي في البلدان النامية يعود أساساً إلى عوامل داخلية أكثر من كونه نتيجة لعوامل خارجية. (قروف، 2014-2015)

وتنظر النظرية النيوكلاسيكية إلى النمو الاقتصادي باعتباره عملية تدريجية ومتكاملة، تقوم على تفاعل إيجابي بين مختلف القطاعات الاقتصادية، مدعومة بتوافر عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية، والتنظيم، والتقدم التكنولوجي. كما تؤكد على دور آليات السوق، والتخصص، وتقسيم العمل، وحرية التجارة في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز مسار النمو الاقتصادي. (قروف، 2014-2015)

● النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي

ظهرت النظرية الكينزية نتيجة عجز النظرية الكلاسيكية عن تفسير ومعالجة أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، حيث بينت هذه الأزمة أن الاقتصاد قد يستقر عند مستويات أقل من التشغيل الكامل لفترات طويلة. وقد أسس جون مينارد كينز نظريته على نقد فرضيات الكلاسيك، مؤكداً أن التوازن التلقائي وحياد الدولة ومرونة الأجور والأسعار لا تعكس الواقع الاقتصادي. (ضيف، 2014-2015)

ترى النظرية الكينزية أن النمو الاقتصادي يرتبط أساساً بمستوى الطلب الكلي، وأن الكساد يعود إلى قصور في الطلب لا إلى فائض في العرض. ونظراً لعجز القطاع الخاص عن تحفيز الطلب في ظروف الركود، شدد كينز على ضرورة تدخل الدولة عبر زيادة الإنفاق الحكومي لتحريك الطلب الكلي، وتنشيط الاستثمار والإنتاج، واستعادة مسار النمو الاقتصادي. (ضيف، 2014-2015)

● نظرية النمو الحديثة

ركزت نظريات النمو الحديثة على تفسير النمو في الأجل الطويل في ظل استمرار التفاوت التنموي بين الدول، من خلال نماذج النمو الداخلي التي برزت منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، خاصة إسهامات رومر ولوكاس (1986)، والتي أكدت دور المعرفة والتقدم التقني كعوامل داخلية مولدة للنمو الذاتي (ملواح و مكيد، 2020). كما قدّم مانكيو ورومر وويل (1992) صياغة موسعة لدالة الإنتاج أبرزت أهمية كلاً من رأس المال المادي والبشري، مع التأكيد على دور التعليم والصحة في دعم النمو وتحسين مستويات المعيشة، بما ينسجم مع مفهوم النمو الداعم للفقراء (ملواح و مكيد، 2020).

الفرع الثالث: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أبرز مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، إذ يعكس مستوى النشاط الاقتصادي والزيادة في الطاقة الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة، غالباً سنة واحدة، ويُعرّف بأنه القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد (قسول و أودينة، ديسمبر 2022). كما يمكن قياسه وفق منهج الإنفاق، حيث يساوي مجموع الاستهلاك الخاص (C) والاستثمار (I) والإنفاق الحكومي (G) مضافاً إليه صافي الصادرات (X-M)، أي الفرق بين الصادرات والواردات (قسول و أودينة، ديسمبر 2022). وعليه يُعبّر عنه بالمعادلة:

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

ويُقاس النمو الاقتصادي من خلال التغير في الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن، حيث يعكس ارتفاع معدل نمو هذا المؤشر تحقيق نمو متزامن في مختلف القطاعات الاقتصادية المكونة له، الأمر الذي يجعله أداة أساسية لتقييم الأداء الاقتصادي الكلي وتتبع تطور النشاط الإنتاجي على المدى الزمني. (قسول و أودينة، ديسمبر 2022)

ثانياً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يُعرّف نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بأنه متوسط ما يحصل عليه الفرد من الناتج الكلي للدولة خلال فترة زمنية محددة، ويُحسب بقسمة إجمالي الناتج المحلي الخام على عدد السكان في منتصف السنة (معوشي، 2024). ويُعد هذا المؤشر من أهم أدوات قياس النمو الاقتصادي، إذ يعكس قدرة الاقتصاد على زيادة الإنتاج بما يفوق معدل نمو السكان، ويتيح تقييم مدى تحسن مستوى الدخل الفردي والقدرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، كما يُستخدم لإجراء المقارنات الدولية بين الدول لتقدير الفروق في الأداء الاقتصادي ومستوى المعيشة الناتج عنه. (معوشي، 2024)

• الدخل الفردي النقدي والحقيقي

يمكن حساب نصيب الفرد على أساس:

– متوسط الدخل الفردي النقدي

$$\text{متوسط الدخل الفردي النقدي} = \frac{\text{الدخل القومي بالأسعار الجارية}}{\text{اجمالي عدد السكان}}$$

ويعكس القيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة، لكنه قد يظهر ارتفاعاً ظاهرياً نتيجة زيادة الأسعار فقط، مما لا يمثل نمواً اقتصادياً حقيقياً. (قسول و أودينة، ديسمبر 2022)

– متوسط الدخل الفردي الحقيقي

بما أن الدخل القومي يساوي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة، حيث القيمة السوقية = الكمية "Q" × السعر "P". (قسول و أودينة، ديسمبر 2022) يمكن كتابته أيضاً كالتالي:

$$\text{متوسط الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي بالأسعار الثابتة}}{\text{اجمالي عدد السكان}}$$

الدخل القومي = Q × P

• معدل النمو البسيط لمتوسط الدخل الفردي الحقيقي:

$$CM = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

CM: معدل النمو

Y_t: متوسط الدخل الحقيقي في الفترة t

Y_{t-1}: متوسط الدخل الحقيقي في الفترة t-1

• معدل النمو المركب:

$$CMc = \sqrt[N]{(YN/Y0)} - 1$$

CMc : معدل النمو المركب

N: فرق عدد السنوات بين اول و اخر سنة

YN: متوسط الدخل الحقيقي لآخر سنة

Y0: متوسط الدخل الحقيقي للسنة الاساس

ويُعد ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع نمو السكان دلالة واضحة على النمو الاقتصادي الحقيقي، بينما انخفاضه رغم زيادة الناتج الكلي يشير إلى محدودية أثر النمو على الفرد (قسول و أودينة، ديسمبر 2022)

ثالثاً: نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

يُشير هذا المؤشر إلى حجم الإضافات إلى الأصول الثابتة في الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويُستخدم لقياس نسبة الاستثمار مقارنة بالإنتاج الكلي، ويعكس التوجه العام لإنفاق الدولة على الاستثمارات. كما يتيح هذا المؤشر تقييم نوعية الاستثمارات وطبيعتها، بما يعكس السياسات والاستراتيجية الاقتصادية التي تتبعها الدولة في تعزيز النمو وتحفيز الإنتاجية. (عريوة، 2010-2011)

رابعاً: مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي

يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدولة وقدرتها على تحمل الالتزامات المالية الخارجية. ويربط المؤشر حجم الدين الخارجي بقاعدة الموارد الوطنية، مما يسمح بتقييم مدى قدرة الدولة على تحويل الموارد نحو الإنتاج والصادرات، ويعكس بالتالي قدرة الاقتصاد على دعم النمو المستدام وتقوية الأداء الاقتصادي الكلي. (عريوة، 2010-2011)

الفرع الرابع: العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي

حظيت العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق باتجاه السببية بينهما (بريش و رباط، 2010). وقد برزت عدة توجهات رئيسية لتفسير هذه العلاقة:

أولاً: اتجاه العرض القائد (Supply-Leading Hypothesis)

يرى هذا الاتجاه أن تطور القطاع المالي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي عبر تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد بكفاءة وتشجيع الاستثمار، مما يجعل النظام المالي محفزاً للنمو (عبير منصور و وليد عيد، 2025).

ثانياً: اتجاه الطلب التابع (Demand-Following Hypothesis)

يعتبر هذا الاتجاه أن النمو الاقتصادي هو الذي يدفع إلى تطور القطاع المالي نتيجة تزايد الطلب على الخدمات المالية، وبالتالي تكون التنمية المالية نتيجة للنمو لا سبباً له (بريش و رباط، 2010).

ثالثاً: العلاقة التبادلية والنموذج المزدوج (Patrick's Two-Way Model)

يجمع هذا النموذج بين الاتجاهين، حيث قد تكون العلاقة متبادلة (بريش و رباط، 2010). إذ يقود القطاع المالي النمو في المراحل الأولى، بينما يصبح النمو الاقتصادي محفزاً لتطوره في المراحل المتقدمة (عبير منصور و وليد عيد، 2025).

رابعاً: تأثير السياسات المالية والتحرير المالي

تؤكد الدراسات أن السياسات المقيدة تعيق دور القطاع المالي، في حين يساهم التحرير المالي في دعم الادخار والاستثمار وتعزيز النمو (عبير منصور و وليد عيد، 2025).

خامساً: الحيادية والتفاعلات المعقدة

تشير بعض الدراسات إلى أن العلاقة قد تكون ضعيفة أو حيادية في بعض الاقتصادات، خاصة ذات الأسواق المالية المتخلفة (عبير منصور و وليد عيد، 2025).

وبصفة عامة، تُعدّ التنمية المالية عاملاً مهماً في دعم النمو الاقتصادي، سواء كسبب مباشر أو ضمن علاقة تفاعلية متبادلة (بريش و رباط، 2010).

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

يشكل استعراض الدراسات السابقة خطوة أساسية لفهم أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي، من خلال إبراز الاتجاهات البحثية والمنهج والناتج المختلفة. يقسم المبحث إلى قسمين: الأول لاستعراض الدراسات العربية والأجنبية، والثاني لتقديم خلاصة النتائج مع إبراز الإضافة العلمية للمبحث الحالي.

المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

— دراسة (بريشي، بلوافي، و فودوا، 2020): حلّلت هذه الدراسة العلاقة السببية بين التطور المالي والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2018، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) وقد أظهرت النتائج أن نسبة المعروض النقدي بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب الانفتاح التجاري، تؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل. في المقابل، لم تسجل كل من الاستثمارات المحلية، والائتمان الموجه للقطاع الخاص، وأسعار النفط تأثيراً معنوياً في تعزيز النمو. كما بيّنت الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو كل من الانفتاح التجاري والتنمية المالية، مع الإشارة إلى أن معامل تصحيح الخطأ المقدّر بـ 16.92% يعكس بطء العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

— دراسة (راضي، 2021يناير): حلّلت هذه الدراسة أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990–2018، بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) واختبار تودا-ياماموتو. وأثبتت النتائج وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل تتجه من مؤشرات التطور المالي نحو النمو

الاقتصادي، مع تسجيل تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشرات تطور المؤسسات والأسواق المالية. كما أكدت وجود سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي في الأجل الطويل..

— دراسة (تشيكو و عيود، 2022): حلّلت هذه الدراسة أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وكل من القروض الموجهة للقطاع الخاص، والإنفاق الوطني، والانفتاح التجاري، والادخار المحلي، بما يعكس تحسن فعالية النظام المالي بمرور الوقت. في المقابل، سجل المعروض النقدي الواسع أثراً سلبياً على النمو نتيجة محدودية فعالية السياسة النقدية التوسعية. كما خلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات المالية حققت نتائج إيجابية جزئية، وأن مساهمة التنمية المالية في دعم النمو، رغم أهميتها، تظل غير كافية دون تعزيز دور القطاع الخاص..

— دراسة (خوري، 2022): تناولت هذه الدراسة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2019 بالاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي. وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، كما بينت دوال الاستجابة أن للتطور المالي أثراً سلبياً على النمو في الأجل الطويل، في حين أوضح تحليل تفكيك التباين أن صدمات التطور المالي تفسر نحو 18.92% من تقلبات النمو الاقتصادي بعد عشر سنوات. كما أشارت الدراسة إلى هيمنة البنوك العمومية على القطاع المالي ومحدودية حجمه، إلى جانب ضعف كفاءة الوساطة المالية نتيجة انخفاض القروض البنكية الموجهة لتمويل النشاط الاقتصادي.

— دراسة (بن عزة، 2023): حلّلت الدراسة أثر تحرير المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2020 باستخدام التحليلين الوصفي والكمي ونموذج (ARDL) وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الائتمان الموجه للقطاع الخاص والعرض النقدي من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، نتيجة سوء تخصيص الائتمان وآثار التوسع النقدي غير المنتج. كما لم يثبت تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم والانفتاح التجاري على النمو، في حين سُجلت علاقة طردية بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل..

— دراسة (لعقاب و درويش، جوان 2023): حلّلت هذه الدراسة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2020 بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

الموزعة (ARDL) واختبار غرانجر. وأظهرت النتائج أن المعروض النقدي يسهم إيجابياً في النمو الاقتصادي على المدى الطويل دون دلالة معنوية في المدى القصير، في حين كان للائتمان الممنوح للقطاع الخاص أثر إيجابي في الأجل القصير وسليبي في الأجل الطويل. كما أكدت الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي..

— دراسة (حياوي و الهكاري، 2024): حُلّت هذه الدراسة أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في تسع دول من منطقة الإسكوا خلال الفترة 2004–2021 باستخدام بيانات Panel Data ونماذج التأثيرات الثابتة. وأظهرت النتائج أن مؤشرات القطاع المصرفي مثل عرض النقد الواسع ونسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير إيجابي غير معنوي على النمو، في حين كان للائتمان الموجه للقطاع الخاص والأسواق المالية أثر سلبي غير معنوي. كما سجل الانفتاح التجاري تأثيراً سلبياً معنوياً. وتشير النتائج إلى قصور أداء القطاع المالي في المنطقة، مما يستدعي إصلاحات هيكلية لتعزيز كفاءته ودوره في دعم النمو الاقتصادي.

— دراسة (قوري يحيى، 2025): تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر تطور السوق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2023 باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وتشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي لمتغيرات السوق المالي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، من خلال السيولة النقدية وأشباه النقود، مقابل أثر سلبي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من GDP يقدر بحوالي 0.25 %.

— دراسة (عبير منصور و وليد عيد، 2025): تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990–2022 باستخدام نموذج (ARDL) واختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود (Bounds test) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتُظهر النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي، مؤكدة أهمية إصلاح القطاع المالي وتعزيز التنمية المالية، مع اعتبار الشمول المالي أحد الآليات الرئيسة الداعمة لزيادة معدل النمو الاقتصادي في مصر.

— دراسة (ماردين محسوم، 2021): يهدف هذا البحث إلى قياس تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004–2018) باستخدام نموذج المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) وتم قياس التنمية

المالية من خلال نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من (GDP)، ونسبة عرض النقود بالمعنى الواسع من (GDP)، ونسبة الودائع المصرفية من (GDP)، في حين استُخدم الناتج المحلي الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي.

— أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) والتكامل المشترك (Co-integration) وجود علاقة إيجابية بين كل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والودائع المصرفية من (GDP) والنمو الاقتصادي، مقابل علاقة سلبية بين عرض النقود بالمعنى الواسع من (GDP) والنمو الاقتصادي في العراق، مع التأكيد على أهمية مراجعة الأدوات الرقابية للتسهيلات الائتمانية بما يدعم توسيع الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص.

الفرع الثاني: الدراسات العلمية الأجنبية

— دراسة (LWESYA1 & ISMAIL, 2021): تركزت الدراسة على أثر التنمية المالية على استثمارات القطاع الخاص ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي في تنزانيا بعد تحرير القطاع المالي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) وأظهرت النتائج أن مؤشر عمق السوق المالية يعزز استثمارات القطاع الخاص على المدى الطويل، في حين يبقى تأثيره على المدى القصير محدوداً، ما يعكس ضعف تطور أسواق رأس المال خلال الفترة محل الدراسة..

— دراسة (Gul & Asik, 2025): تتناول الدراسة أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في 65 دولة وفق مستويات الدخل خلال 2001–2020، بالاعتماد على نماذج بيانات بانل وطرائق FMOLS وCCE وتبين وجود أثر إيجابي معنوي للتنمية المالية في الدول مرتفعة الدخل، وأثر متفاوت في الدول متوسطة الدخل، مقابل غياب دلالة في الدول منخفضة الدخل، ما يؤكد ضرورة بلوغ حد أدنى من التطور الاقتصادي لتعظيم أثر القطاع المالي. كما سُجل تأثير إيجابي للإنفاق الاستثماري وقوة العمل والتجارة الدولية، وسلب للإنفاق الحكومي والتضخم، مع إبراز أهمية تبني سياسات ملائمة لخصائص كل فئة دخل.

— دراسة (Al-senani, Ahmed Almahruqi, & Ahmed Esharif, 2024): تتناول هذه الدراسة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في عينة بانل تضم ثلاث دول من مجلس التعاون الخليجي، وهي: سلطنة عُمان، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2021. وقد اعتمدت

الدراسة على منهجية طريقة العزوم المعممة (GMM) لتقدير نماذج بانل الديناميكية الخطية. وتُظهر النتائج وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي محل الدراسة.

كما تشير هذه النتائج إلى أهمية تعزيز الإصلاحات المالية ورفع كفاءة الأنظمة المالية في هذه الدول، لما لذلك من دور في تحفيز الادخار والاستثمار، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي في الدول المختارة

— دراسة (Tang, 2024): تعتمد الدراسة على أسلوب المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) لمعالجة مشكلة التداخل السبي، بهدف قياس أثر تطور القطاع المصرفي وسوق الأسهم على النمو الاقتصادي في 13 دولة من وسط وشرق أوروبا خلال 2001–2020. وتبيّن النتائج أن التطور المصرفي دعم النمو فقط خلال 2001–2009، في حين لم يكن لتطور سوق الأسهم أثر معنوي طوال الفترة. وتكمن مساهمة الدراسة في تقديم دليل تجريبي حول محدودية تأثير الهياكل المالية على النمو في اقتصادات انتقالية متباينة.

— دراسة (Fang, Chung, & Lee, decembre 2025): تعتمد الدراسة على نموذج الانحدار الديناميكي ذو العتبة لبيانات البانل، مع السماح بأن تكون متغيرات العتبة والمتغيرات المستقلة داخلية، لتحليل أثر التفاعل بين سوق الائتمان والتنمية المالية على النمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار أزمات البنوك، باستخدام بيانات 54 دولة للفترة 1996–2017. وأظهرت النتائج أن تأثير التنمية المالية على النمو يكون إيجابياً ومعنوياً عند انخفاض نمو الائتمان في غياب أزمات مصرفية، بينما يتحول التأثير إلى سلبى ومعنوي عند ارتفاع نمو الائتمان، ويزداد هذا التأثير السلبى عند حدوث أزمات مصرفية. كما بينت الدراسة أن تأثير التنمية المالية يعتمد أساساً على معدل نمو الائتمان الخاص وليس على مستوى سوق الائتمان فقط.

— دراسة (Masila، Kisimbii، و Nyamute، 2025): تسعى الدراسة إلى قياس أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، عبر مؤشرات عرض النقود الواسع، والائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، وفارق سعر الفائدة، بالاعتماد على بيانات Panel 45 دولة خلال 2002–2021. وأظهرت النتائج أثراً معنوياً مختلطاً؛ إذ كان لعرض النقود تأثير سلبى، مقابل أثر إيجابى للائتمان الموجه للقطاع الخاص، في حين عكس فارق سعر الفائدة علاقة سلبية تشير إلى ضعف كفاءة الوساطة المالية. وتخلص الدراسة،

في ضوء نظريتي النمو الداخلي والوساطة المالية، إلى أن كفاءة النظام المالي شرط أساسي لتحقيق نمو مستدام، مع ضرورة تعزيز فعالية الوساطة المالية على المدى الطويل.

— دراسة (Mancha, Getachew، و Gizaw، 2024): استهدفت الدراسة تحليل أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في 22 دولة ناشئة (إفريقية وآسيوية) للفترة (1981-2021) باستخدام نموذج (DCCE) وخلصت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ولكنه ضعيف للتنمية المالية على النمو، مع تسجيل تفوق ملحوظ للدول الآسيوية في مؤشرات التنمية المالية مقارنة بنظيراتها الإفريقية. وتوصي الدراسة بضرورة الرقمنة والتحرير المالي لتعزيز دور القطاع المصرفي في دعم التنمية المستدامة.

— دراسة (Fekir & Bourasse, 2022): بحثت هذه الدراسة أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2017)، باستعمال مؤشر مركب (PCA) ونموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM). وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك وتوازن طويل الأجل بين المتغيرين، مع ثبوت علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من التنمية المالية نحو النمو الاقتصادي، مما يؤكد الدور الريادي للقطاع المالي في تحفيز النشاط الإنتاجي بالجزائر.

— دراسة (Badr و Hanoun، 2025): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التنمية دراسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 2012-2022، بالاعتماد على بيانات بائل. وقد استخدمت نموذج العزوم المعممة (GMM) وأشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للتنمية المالية على الناتج المحلي الإجمالي في دول المنطقة، بما يؤكد الدور المحفز للنظام المالي في دعم النمو الاقتصادي. في المقابل، كشفت الدراسة عن تأثير سلبي لكل من معدل التضخم والتكنولوجيا على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس وجود اختلالات هيكلية تحد من الاستفادة الكاملة من التقدم التكنولوجي في اقتصادات المنطقة.

— دراسة (Le Thi Khanh و Nguyen Duc، 2025): تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة خلال الفترة 2012-2023، مع مراعاة دور مستوى التنمية. وباستخدام نماذج قياسية مختلفة، خلصت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي وأحادي الاتجاه للتطور المالي على النمو، يكون أقوى في الدول منخفضة الدخل، كما أظهرت أن تطور النظام المصرفي والسيولة ورسملة سوق الأسهم يعزز

النمو، إلى جانب دور إيجابي للإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري، مقابل أثر سلبي للتضخم. وتوصي الدراسة بتعميق تطوير الأسواق المالية لدعم النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: ملخص عن الدراسات السابقة والإضافة العلمية

الفرع الأول: ملخص عن الدراسات السابقة والإضافة العلمية

أولاً: ملخص الدراسات العلمية العربية

الجدول (01-01): ملخص الدراسات العلمية العربية

الاسم	العنوان	العينة	المنهج والنموذج	النتائج
عبد الكريم بريشي، محمد بلوافي، ومحمد فودوا (2020)	أثر التطور المالي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2018-1970	الجزائر	نموذج التكامل المشترك القائم على الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطة (ARDL)	- تأثير إيجابي للمعروض النقدي والانفتاح التجاري على النمو. - غياب دلالة للاستثمار المحلي والائتمان وأسعار النفط. - سببية من النمو نحو الانفتاح والتنمية المالية.
راضي السيد عبد الجواد (2021)	العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990- 2018)	مصر	منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ضمن اختبار الحدود (ARDL) (BOUNDS) اختبار تودا-ياماموتو (Toda- Yamamoto)	- أثر إيجابي لمؤشرات التطور المالي على النمو في مصر. - علاقة توازن مستقرة وسببية أحادية من التطور المالي إلى النمو طويلاً.

تشيكو ريم، عبيود قادة (2022)	أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2020	الجزائر	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. (ARDL)	● أثر إيجابي للقروض للقطاع الخاص، والإنفاق الوطني، والانفتاح التجاري، والادخار المحلي على النمو. ● تأثير سلبي للمعروض النقدي. ● دعم التنمية المالية للنمو عبر الاستثمار الحكومي، مع ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص.
نبيل خوري (2022)	أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2019	الجزائر	نماذج أشعة الانحدار الذاتي	● التطور المالي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي طويل المدى. ● توجد علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو. ● ساهمت صدمة التطور المالي في تفسير 18.92% من تقلبات النمو بعد عشر سنوات.
بن عزة محمد (2023)	أثر سياسة تحرير المتغيرات المالية على أداء النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة	الجزائر	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	● الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والمعروض النقدي يؤثران سلباً على النمو الاقتصادي.

● سعر الفائدة يؤثر إيجابيًا على معدل النمو قصير وطويل الأجل. ● الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم، والانفتاح التجاري لم يظهر لها تأثير معنوي.			المتدة من 1990 إلى 2020	
● المعروض النقدي يعزز النمو الاقتصادي طويل المدى. ● الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سلب على المدى الطويل وإيجابي على المدى القصير. ● هناك سببية من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي.	نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة (ARDL) واختبار غرانجر للسببية	الجزائر	العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر	لعقاب يسرى آسية، درويش عمار (2023)
● مؤشرات القطاع المصرفي تؤثر إيجابيًا على النمو، لكن بدون دلالة معنوية. ● الائتمان الموجه للقطاع الخاص ومؤشرات الأسواق المالية تأثيرها سلبى وغير معنوي. ● الانفتاح التجاري له أثر سلبى معنوي، ما يعكس	بيانات Panel Data	عينة البحث تسع دول هي: العراق، السعودية، مصر، قطر، المغرب، الأردن، لبنان، عُمان، والكويت	أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من دول منطقة الاسكوا للمدة (2004-2021)	كلثوم حياوي، ندى الهكاري (2024)

قصور القطاع المالي والحاجة لإصلاحات هيكلية لتعزيز دوره.				
● أثر إيجابي للسيولة (أشباه النقود) في تحفيز الاستثمار والاستهلاك. ● أثر سلبي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي. ● وجود اختلالات هيكلية تعيق فعالية الوساطة المالية في الجزائر.	نموذج الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	الجزائر	أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2023)	قوري يحيى عبد الله
● وجود علاقة توازن طويلة الأجل وموجبة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي. ● أثر إيجابي ومعنوي لكل من الائتمان الموجه للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو. ● غياب الأثر ذو الدلالة الإحصائية لكل من معدل التضخم والنمو السكاني في نموذج الدراسة.	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)	مصر	تحليل قياسي لأثر مؤشرات التنمية المالية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2022)	عبيد منصور عبد الحميد، وليد عيد مصطفى (2025)

• وجود علاقة إيجابية وتكاملية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي. • أثر طردي ومعنوي لكل من الائتمان الموجه للقطاع الخاص والودائع المصرفية على النمو. • ضعف مساهمة عرض النقود (M2) في دعم النشاط الاقتصادي في عينة الدراسة.	نموذج المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)	العراق	أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)	ماردين محسوم فرج (2021)
--	--	---------------	--	--------------------------------

المصدر: من اعداد الطالبتين، بناءً على المعطيات المستقاة من الدراسات السابقة.

ثانياً: الدراسات العلمية الأجنبية

الجدول (01-02): ملخص الدراسات العلمية الاجنبية

الاسم	العنوان	العينة	المنهج والنموذج	النتائج
Francis LWESYA1, Ismail J. ISMAIL (2021)	أثر التنمية المالية على استثمارات القطاع الخاص ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي في تنزانيا خلال الفترة اللاحقة لتحرير القطاع المالي	تنزانيا	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)	• أثر إيجابي معنوي لتعميق السوق المالية على استثمارات القطاع الخاص طويلاً. • غياب الأثر قصيراً بسبب محدودية تطور وكفاءة أسواق رأس المال.

MertGul, Asik, Bekir2025	أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2020.	عينة تضم 65 دولة، موزعة على خمس فئات وفقاً لمستويات الدخل	نماذج بيانات بانل	• أثر إيجابي للتنمية المالية على النمو، خاصة في الدول مرتفعة الدخل. • أثر محدود أو غير معنوي في الدول منخفضة الدخل. • فعالية القطاع المالي ترتبط بمستوى التطور الاقتصادي، ما يستلزم سياسات متميزة حسب فئات الدخل.
Khalid Al-Senani, Waleed Ahmed Almahruqi, Adnan Ahmed Esharif2024	العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2021	عينة بانل تضم ثلاث دول من مجلس التعاون الخليجي، وهي: سلطنة عُمان، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة	منهجية طريقة العزوم المعممة (GMM) لتقدير نماذج بانل الديناميكية الخطية	• وجود أثر إيجابي للتنمية المالية على النمو في دول مجلس التعاون الخليجي. • تأكيد أهمية رفع كفاءة الأنظمة المالية وتعزيز الإصلاحات لدعم الادخار والاستثمار وتحفيز النمو.
Donny Tang2024	أثر تطور القطاع المصرفي وسوق الأسهم على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2020.	ثلاث عشرة دولة من دول وسط وشرق أوروبا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	تقنية المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)	• لتطور المصرفي دعم النمو فقط خلال 2001–2009. • تطور سوق الأسهم لم يؤثر على النمو خلال 2001–2020.

				● محدودية تأثير الهياكل المالية على النمو في دول وسط وشرق أوروبا.
Hao Fang, Chien-Ping ChungYen-Hsien Lee :2025	أثر التفاعل للعبة في سوق الائتمان على العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي للفترة 2017–1996	تشمل العينة بيانات من 54 دولة	نموذج الاحدار الديناميكي ذو العتبة للبيانات المقطعية البانل	● أثر التنمية المالية يكون إيجابياً عند انخفاض نمو الائتمان. ● يتحول إلى سلبي عند ارتفاع نموه، ويتفاقم أثناء الأزمات المصرفية. ● يبرز ذلك أهمية معدل نمو الائتمان أكثر من مستواه في تحديد أثره على النمو
J.M. Masila, W.I. Nyamute, J.M. Kisimbii (2025)	التنمية المالية والنمو الاقتصادي: أدلة من أفريقيا جنوب الصحراء	دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	اعتمدت على بيانات طويلة تغطي الفترة 2002–2021 لـ 45 panelدولة وتحليل بيانات	● وجود أثر جوهري وكبير للتنمية المالية في تخفيف النمو الاقتصادي بدول العينة. ● تسجيل تفاوت في درجة التأثير بين دول إفريقيا جنوب الصحراء تبعاً لاختلاف هياكلها المالية. ● التأكيد على أن التطور المالي يُعد محركاً رئيسياً للنشاط الاقتصادي رغم التباين الإقليمي.

Tesfamlak Gizaw, Zerihun Getachew & Malebo Mancha (2024)	التنمية المالية والنمو الاقتصادي: أدلة من دول أفريقية وآسيوية ناشئة	22 دولة ناشئة من إفريقيا وآسيا	نموذج تأثير الارتباط المشترك الديناميكي (DCCE)	• تسجيل فجوة بين وتيرة النمو الاقتصادي السريع ومستوى التطور المالي الحالي. • عدم كفاية النظام المالي القائم في الدول المختارة لدعم استدامة النمو. • الحاجة لتعميق الإصلاحات المالية لمواكبة التوسع الاقتصادي المحقق.
Fekir, H., & Bourasse, N (2022)	أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من الجزائر	الجزائر	نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM)	• إثبات أثر إيجابي ومعنوي للتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأجلين (القصير والطويل). • تأييد فرضية "زيادة العرض-Supply) Leading، حيث تقود التنمية المالية مسار النمو في الجزائر. • التوصية بتسريع الإصلاحات الهيكلية للقطاع المالي لتعزيز الثقة ورفع مستويات الادخار.

Hanoun Raed, Oussama Badr (2025)	أثر التطور المالي في دفع النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)	دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	بيانات بانل، نموذج العزوم المعممة (GMM)	• أثر سلبي ومعنوي لكل من معدل التضخم والتقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي في منطقة (MENA) • دور إيجابي ومحفز للتنمية المالية في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي بدول العينة. • التنبيه إلى أن التكنولوجيا (في سياق الدراسة) لم تساهم بعد في دفع النمو، عكس التطور المالي.
Le Thi Khanh Ly, Nguyen Duc Duong (2025)	أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة		طريقة المربعات الصغرى المجمعة (OLS)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، نموذج التأثيرات العشوائية (REM)، وطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)	• ريادة القطاع المصرفي: يُعد النظام المصرفي المتغير الأكثر تأثيراً ومعنوية في تحفيز النمو الاقتصادي بالدول الناشئة. • تأثير محدود لسوق الأسهم: سجلت أسواق رأس المال دوراً ثانوياً وضعيفاً مقارنة بالوساطة البنكية. • دور المتغيرات الضابطة: أثر إيجابي للانفتاح التجاري

				والإنفاق الحكومي، مقابل أثر سلبي للتضخم على النمو
--	--	--	--	---

المصدر: من اعداد الطالبين، بناءً على المعطيات المستقاة من الدراسات السابقة.

الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بعدة جوانب رئيسية. أولاً، من حيث الفترة الزمنية حيث تعتمد على نطاق زمني حديث يمتد من 1996 إلى 2024، بما يمكن من تحليل أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في ظروف التغيرات الاقتصادية والمالية الحديثة بينما ركزت الدراسات السابقة على فترات زمنية أقدم.

تهدف هذه الدراسة الى اعتماد مؤشرات متنوعة للتنمية المالية والنمو لاقتصادي، بما يضمن تحليلاً شاملاً لطبيعة العلاقة بين المتغيرين وعدم الاكتفاء بمؤشر واحد كما هو الحال في بعض الدراسات السابقة بينما تتفق دراستنا مع بعض الدراسات السابقة في الهدف العام حيث تسعى جميعها لمعرفة أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما . تعتمد دراستنا على الجوائر كمجال للدراسة ، على عكس العديد من الدراسات السابقة التي اعتمدت عينات متعددة الدول، ويسمح اختيار بلد واحد في تعميق تحليل قياسي يعكس طبيعة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي.

تسعى دراستنا الى الجمع بين التحليل النظري والتحليل التطبيقي القياسي، من خلال الربط بين الأدبيات الاقتصادية والنماذج النظرية بالواقع الاقتصادي للفترة المدروسة.

الخلاصة:

تناول هذا الفصل الإطار النظري للتنمية المالية والنمو الاقتصادي عبر عرض الأدبيات والاتجاهات المفسرة لطبيعة العلاقة بينهما، مع إبراز تباين الرؤى بشأن اتجاه السببية بين الطرح القائل بدور التنمية المالية كمحرك للنمو، والطرح الذي يعدّها نتيجة له، إضافة إلى الاتجاه التبادلي. كما استعرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، موضحًا اختلاف مناهجها ونتائجها، وهو ما يعكس غياب توافق حاسم حول طبيعة العلاقة. وفي ضوء ذلك، تم تحديد إسهام الدراسة الحالية من خلال توظيف نموذج قياسية محدثة وتوسيع الفترة الزمنية (1996–2024)، بما يؤسس لقاعدة نظرية ومنهجية للجانب التطبيقي.

الفصل الثاني:

التحليل القياسي لأثر التنمية
المالية على النمو الاقتصادي في
الجزائر (1996-2024)

تمهيد :

تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية المرتبطة بالتنمية المالية والنمو الاقتصادي ، إضافة إلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة، العربية منها والأجنبية، وذلك تمهيداً للانتقال إلى الدراسة التطبيقية لهذا الفصل.

سنقوم في هذا الفصل بإجراء تحليل وصفي لمؤشرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي، من خلال تتبع تطورها واتجاهاتها خلال فترة الدراسة (1996-2024)، كما سنعمل على بناء النموذج القياسي المعتمد وتقديره، مع توصيف متغيرات الدراسة وبيان طبيعتها، إضافة إلى تحليل البيانات وتفسير النتائج المتحصل عليها بما يبرز طبيعة العلاقة بينها، وذلك وفق خطة تتضمن مبحثين؛ يُخصص المبحث الأول للتحليل الوصفي لواقع التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، بينما يُعنى المبحث الثاني ببناء وتقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية (ARDL) ، وتحليل البيانات وتفسير النتائج.

المبحث الأول: الإطار التحليلي لواقع التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر

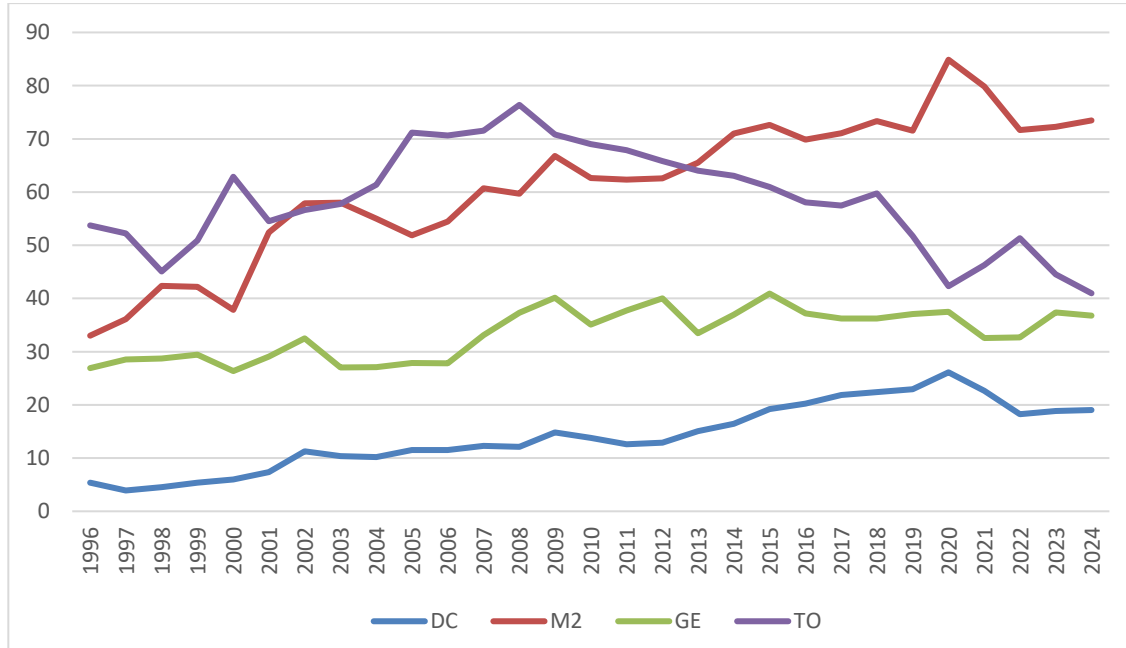
يهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار تحليلي لواقع التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال دراسة وصفية لمؤشراتهما ورصد تطوراتهما خلال فترة الدراسة. كما يسعى إلى إبراز الخصائص العامة لهذه المؤشرات وتفسير اتجاهاتها، بما يمكن من فهم طبيعة العلاقة القائمة بينها. ويُستكمل ذلك بعرض النموذج المعتمد في الدراسة، من خلال بنائه وتوصيف متغيراته بما يخدم التحليل القياسي اللاحق.

المطلب الأول: قراءة تحليلية في مؤشرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي

نستعرض في هذا المطلب دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2024 .

الفرع الأول: دراسة تحليلية وصفية لمؤشرات التنمية المالية في الجزائر

الشكل رقم (01-02) : مؤشرات التنمية المالية في الجزائر خلال الفترة (1996-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel بناءً على إحصائيات رسمية

يعرض الشكل رقم (01-02) مسار تطور المتغيرات التي تمثل هيكل التنمية المالية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، ومن خلال تتبع سلوك هذه المنحنيات نقدم التفسير التالي :

أولاً: العمق المالي (M2):

يُعدّ مؤشر العمق المالي M2 الأعلى قيمةً بين جميع المتغيرات المدروسة طوال فترة الدراسة، إذ انطلق من مستوى يناهز 34% عام 1996، وشهد تذبذباً ملحوظاً خلال الفترة 1997-2005 تراوح بين 40% و58%، قبل أن يدخل في مسار تصاعدي شبه منتظم ابتداءً من عام 2006. وقد بلغ M2 ذروته عام 2020 عند مستوى قارب 85%، ثم تراجع نسبياً ليستقر قرب 74% بحلول عام 2024. ويعكس هذا الارتفاع المستمر توسعاً ملموساً في حجم الكتلة النقدية وعرض النقود بمفهومه الواسع، مما يدل على تعمق الوساطة المالية في الاقتصاد الوطني. غير أن الملاحظ أن هذا التوسع في M2 لم يُترجم دائماً إلى نمو اقتصادي حقيقي خارج قطاع المحروقات، مما يُشير إلى احتمال وجود ظاهرة الإفراط في السيولة أو توجيه هذه الأموال نحو القطاعات غير المنتجة، وهو ما يستدعي إعادة النظر في كفاءة الجهاز المصرفي في تحويل المدخرات إلى استثمارات فعّالة في القطاعات الإنتاجية.

ثانياً: الانفتاح التجاري (TO) :

انطلق مؤشر الانفتاح التجاري من مستوى مرتفع نسبياً بلغ نحو 55% عام 1996، وعرف تقلبات حادة خلال الفترة 1997-2002 بسبب تأثيرات الأزمات الاقتصادية الداخلية وتذبذب أسعار النفط، ليصل إلى قمة أولى قرب 64% عام 2000 ثم ينخفض مجدداً. وقد استأنف مسيرته التصاعدية بعد عام 2003 ليلبلغ أعلى مستوياته عند حدود 77% خلال الفترة 2007-2009 المتزامنة مع الطفرة النفطية العالمية. بعد ذلك، دخل المؤشر في مرحلة تراجع تدريجي مستمر وصل إلى أدنى مستوياته بين 2020 و2021 عند نحو 42%، وهو ما يعكس الأثر الصادم لجائحة كوفيد-19 وانحيار أسعار النفط على الميزان التجاري. وقد استعاد المؤشر بعض زخمه ليستقر قرب 41% عام 2024. ويكشف هذا المسار أن الانفتاح التجاري في هذا الاقتصاد مرتبط ارتباطاً عضوياً بالريع النفطي أكثر من ارتباطه بالقطاعات التنافسية المتنوعة، مما يُضعف دوره كمحرك مستدام للنمو خارج المحروقات.

ثالثا : الانفاق الحكومي (GE):

يتميز مسار الإنفاق الحكومي بالاستقرار النسبي مقارنةً بباقي المتغيرات، إذ تحرك في نطاق يتراوح بين 27% و41% طوال فترة الدراسة. انطلق من نحو 28% عام 1996، وشهد تحسناً تدريجياً خلال الفترة 2006-2009 ليقترّب من 40%، مستفيداً من الطفرة النفطية وتوسع الإيرادات العامة. وقد حافظ على مستويات متقاربة في الفترة 2010-2019، قبل أن يُسجل انخفاضاً طفيفاً عام 2021 ثم يستقر قرب 37-38% في السنوات الأخيرة. إن استقرار GE عند مستويات معتدلة يُشير إلى أن الدولة حافظت على دورها الإنفاقي كمحرك رئيسي للطلب الكلي، وهو ما ينعكس إيجابياً على النمو خارج المحروقات من خلال الطلب على الخدمات والبنية التحتية. بيد أن التساؤل المشروع يبقى حول مدى كفاءة هيكل هذا الإنفاق ومدى توجيهه نحو الاستثمار الرأسمالي المؤلّد للقيمة المضافة، لا نحو الإنفاق الجاري الاستهلاكي الذي يُعزز التبعية بدلاً من التنوع.

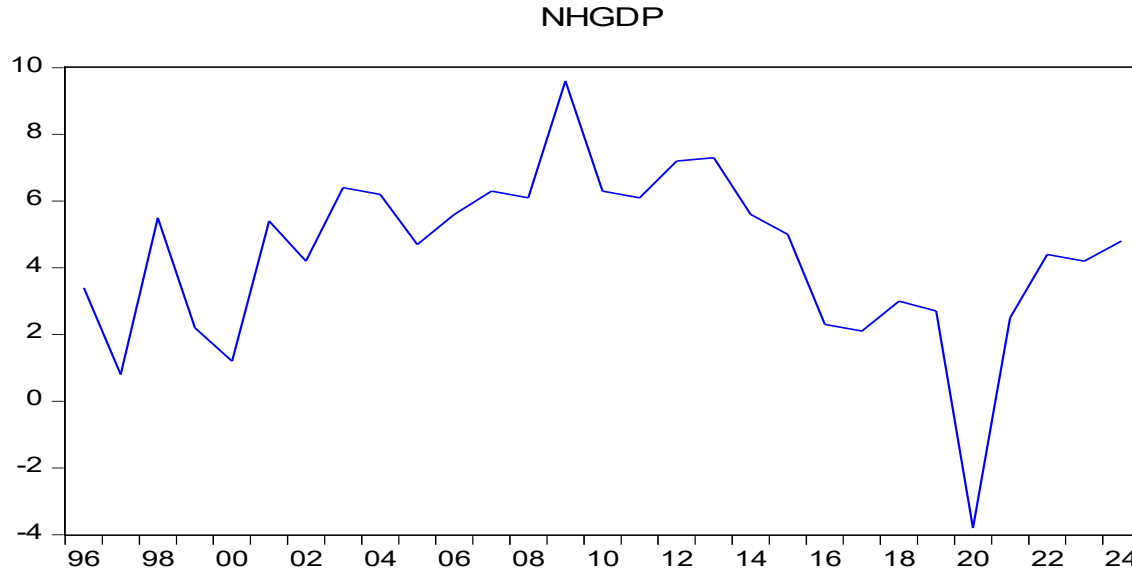
رابعا: الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (DC) :

يُسجّل مؤشر الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص أدنى المستويات بين جميع المتغيرات المدروسة، وهو ما يُمثّل في حد ذاته إشارة تحليلية بالغة الأهمية. فقد بدأ من مستوى هزيل جداً لم يتجاوز 6% عام 1996، وظل يراوح في نطاق ضيق دون 15% طوال الفترة 1996-2010، قبل أن يشرع في ارتفاع تدريجي بطيء ليصل إلى ذروته المتواضعة بالقرب من 26% عام 2020، ثم يتراجع مجدداً نحو 20% في السنوات الأخيرة. إن ضعف هذا المؤشر المستمر يعني أن الجهاز المصرفي لم يضطلع بدوره المنوط به في تمويل القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار الإنتاجي، وهو ما يُفسّر جزءاً كبيراً من محدودية التنوع الاقتصادي. فالعلاقة بين DC والنمو خارج المحروقات تبدو إيجابية من حيث الاتجاه العام، لكن المستويات المتدنية جداً لهذا المتغير تجعله غير كافٍ لتحريك عجلة التنمية الشاملة، بل تُنبّه إلى ضرورة إصلاح منظومة الإقراض المصرفي وتخفيف القيود التي تحول دون وصول القطاع الخاص إلى التمويل اللازم.

الفرع الثاني: دراسة تحليلية وصفية لمؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر

سيتم في هذا الإطار تحليل تطور النمو الاقتصادي، مقاساً بالنواتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1996 إلى 2024.

الشكل (02-01): تطور الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1996-2024



المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

تحليل النمو الاقتصادي:

يُظهر تحليل تطور النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1996-2024) مساراً مرحلياً متبايناً؛ إذ تميّزت المرحلة الأولى (1996-2000) بتذبذب حاد في النمو، حيث انتقل من 3.4% سنة 1996 إلى 0.8% سنة 1997 ثم ارتفع إلى 5.5% سنة 1998 قبل أن يتراجع إلى 2.2% سنة 1999 و1.2% سنة 2000، وهو ما يعكس هشاشة القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الصناعة والفلاحة) جراء برامج التعديل الهيكلي والتحول نحو اقتصاد السوق، فضلاً عن الركود الناتج عن الأزمة الأمنية ومحدودية الاستثمار الخاص، لتتمثل خلاصة هذه المرحلة في أن الاقتصاد خارج المحروقات كان في طور البناء وغير قادر على تحقيق الاستقرار. أما المرحلة الثانية (2000-2008) فقد عرفت ارتفاعاً قوياً ومستداماً في النمو، حيث بلغ 5.4% سنة 2001، و4.2% سنة 2002، و6.4% سنة 2003، و6.2% سنة 2004، و4.7% سنة 2005، و5.6% سنة 2006، و6.3% سنة 2007، و6.1% سنة 2008، نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي الذي حفّز القطاعات غير النفطية خاصة البناء والأشغال العمومية المرتبطة بمشاريع البنية التحتية، رغم تمويلها غير المباشر من عائدات النفط، لتكون خلاصة هذه المرحلة تحقيق نمو قوي لكنه تابع

للإنفاق العام وليس ذاتيًا. وفي المرحلة الثالثة (2008-2014) بلغ النمو أعلى مستوياته عند 9.6% سنة 2009 ثم بدأ في الانخفاض إلى 6.3% سنة 2010، و6.1% سنة 2011، و7.2% سنة 2012، و7.3% سنة 2013، و5.6% سنة 2014، نتيجة تشبع الإنفاق الحكومي واكتمال المشاريع الكبرى، مع ضعف القطاع الخاص وغياب التنويع الحقيقي، وهو ما يعكس حدود النمو المعتمد على الطلب الداخلي. أما المرحلة الرابعة (2014-2019) فقد اتسمت بانخفاض تدريجي في النمو من 5.0% سنة 2015 إلى 2.3% سنة 2016 و2.1% سنة 2017، مع تحسن طفيف إلى 3.0% سنة 2018 ثم 2.7% سنة 2019، نتيجة انهيار أسعار النفط سنة 2014 وتراجع الإنفاق الحكومي، ما يؤكد أن القطاعات خارج المحروقات لم تكن مستقلة فعليًا بل ظلت تابعة للإنفاق الحكومي، لتتمثل الخلاصة في تباطؤ النمو بسبب غياب محركاته الذاتية، وقد انتهت هذه المرحلة بصدمة 2019. وفي المرحلة الخامسة (2019-2020) سُجل انهيار حاد بنسبة -3.8% سنة 2020 نتيجة جائحة كوفيد-19 التي أثرت على قطاعات الخدمات والتجارة والنقل، ما أبرز هشاشة الاقتصاد خارج المحروقات أمام الصدمات الداخلية. وأخيرًا، عرفت المرحلة السادسة (2020-2024) تعافيًا نسبيًا، حيث بلغ النمو 3.5% سنة 2021، و4.4% سنة 2022، و4.2% سنة 2023، و4.8% سنة 2024، مدفوعًا بعودة الإنفاق الحكومي إثر ارتفاع أسعار الطاقة واستئناف الأنشطة الاقتصادية وتحسن الطلب المحلي، غير أن هذا التحسن ظل محدودًا ولم يرقَ إلى تحقيق تحول هيكلي حقيقي.

ومنه يمكن استخلاص خلاصة جوهرية مفادها أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة ظل غير مستقر وغير مستقل، إذ ارتبط أساسًا بتقلبات الإنفاق الحكومي الممول بشكل غير مباشر من عائدات النفط، مما يعكس استمرار الارتباط غير المباشر بعائدات النفط وغياب محركات نمو ذاتية وتحول هيكلي حقيقي، رغم فترات الانتعاش المسجلة.

المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة

الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة

بناءً على نتائج القراءة التحليلية السابقة، تم تحديد متغيرات الدراسة للفترة الزمنية الممتدة من 1996 إلى 2024. ومن أجل الانتقال من الوصف التحليلي إلى التقدير القياسي، اعتمدنا على النموذج الأمثل الذي يتناسب مع طبيعة هذه البيانات، وذلك للوصول إلى قيم المعلمات التي تقيس طبيعة العلاقة بين المتغيرات. وبناءً على نتائج التقدير المحصل عليها، سنقوم بشرح وتفسير هذه النتائج اقتصادياً لتحديد مدى تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

◀ صياغة النموذج القياسي: بعد تحديد متغيرات الدراسة والإشارة للمتغير التابع NHGDP والمتغيرات

المتبقية متغيرات مفسرة، نقوم ببناء النموذج بالشكل التالي :

$$NHGDP = f(DC, M2, GE, TO)$$

لعل وعلى ضوء العينة المستخدمة يتم إعادة صياغة النموذج السابق وفق الصيغة الرياضية التالية :

$$LN - NHGDP_{(t)} = \beta_{(0i)} + \beta_{(1)}DC + \beta_{(2)}M2 + \beta_{(3)}GE + \beta_{(4)}TO + \mu_{(t)}$$

حيث أن :

- t: تعبر عن الزمن.
- $\beta_{(0)}, \dots, \beta_{(4)}$: معلمات النموذج.
- $\mu_{(t)}$: حد الخطأ.

والجدول التالي يوضح مصدر بيانات متغيرات الدراسة :

الجدول:(01-02): يوضح مصدر بيانات متغيرات الدراسة

المتغيرات	نوع المتغير	رمزه	تم قياسه ب	مصدر البيانات
النمو الاقتصادي	تابع	NHGD	الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	بنك الجزائر (2025)
الانفتاح التجاري	مستقل	TO	الصادرات + الواردات \ الناتج المحلي الإجمالي	يوناكتد (2025)
العمق المالي	مستقل	M2	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	البنك العالمي (2025)
القروض الموجهة للقطاع الخاص	مستقل	DC	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص % من الناتج المحلي الإجمالي	البنك العالمي (2025)
الانفاق الحكومي	مستقل	GE	(تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	البنك العالمي (2025)

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نموذج الدراسة

الفرع الثاني: وصف متغيرات الدراسة

يُعنى هذا الفرع بوصف متغيرات الدراسة، بالاستناد إلى ما ورد في الأدبيات النظرية السابقة:

أولا : الناتج المحلي الإجمالي GDP

هو إجمالي القيمة المضافة المحققة من إنتاج السلع والخدمات داخل الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، مع استبعاد الأنشطة المرتبطة بقطاع المحروقات، ويُستخدم هذا المؤشر لقياس أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية ومدى مساهمتها

في تحقيق النمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد على عائدات النفط والغاز. كما يُعبّر عن نسبة التغير السنوي في إنتاج القطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة مقارنة بالسنة السابقة.

ثانيا : الائتمان المحلي DC

يقيس الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص حجم التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تحويله إلى اللوغاريتم الطبيعي لأغراض التقدير القياسي. ويُعد هذا المؤشر دلالة على مستوى تطور النظام المالي وفاعليته في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، خصوصاً في القطاعات غير النفطية. كما أن ارتفاعه يعكس قدرة أكبر للاقتصاد على تمويل الأنشطة الاقتصادية المستدامة ودعم النمو خارج قطاع المحروقات.

ثالثا: العمق المالي M2

العمق المالي مؤشر يقيس حجم القطاع المالي نسبةً إلى حجم الاقتصاد الكلي، ويُقاس بنسبة عرض النقود بمفهومه الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، وودائع التوفير. وكلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على اتساع القطاع المالي وعمقه وقدرته على تعبئة المدخرات وتمويل الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

رابعا: الانفاق الحكومي GE

يمثل الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، حيث يُوظّف لتحقيق أهدافها المختلفة، وفي مقدمتها دعم النمو الاقتصادي، ولاسيما تعزيز النمو خارج قطاع المحروقات، ويتفاوت دوره تبعاً لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ومستوى تطور الاقتصاد وموارده واحتياجاته. ويُقصد به المبالغ المالية التي تخصصها الدولة عبر مختلف هيئاتها لتغطية الحاجات العامة، بما يعكس تدخلها في النشاط الاقتصادي، ويُعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية لكونه يمثل إجمالي الاستخدامات المدرجة ضمن ميزانية الدولة.

خامسا: الانفتاح التجاري TO

يشير الانفتاح التجاري إلى درجة اندماج الاقتصاد الوطني في التجارة الدولية، ويُقاس عادة بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهو مفهوم متعدد الأبعاد لا يقتصر على حجم المبادلات التجارية فقط، بل يشمل أيضًا مستوى القيود والحواجز التجارية والسياسات الحمائية، إضافة إلى الاتفاقيات التجارية والعوامل المرتبطة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبمفهوم أوسع، يعكس تبني سياسات تحرير التجارة الخارجية من خلال تقليص تدخل الدولة وفتح الأسواق الوطنية أمام التبادلات الدولية، بما يتماشى مع قواعد التجارة العالمية، وهو ما يساهم في تنويع الاقتصاد ودعم النمو خارج قطاع المحروقات.

المبحث الثاني: التقدير القياسي لنموذج الدراسة باستخدام منهجية (ARDL) وتحليل النتائج

بعد استعراض الإطار النظري وتحديد متغيرات الدراسة، تأتي هذه المرحلة لاختبار العلاقات بينها بشكل كمي، وذلك من خلال تطبيق منهجية ARDL التي تتيح دراسة العلاقات على المدى القصير والطويل في آنٍ واحد، للوصول إلى نتائج قابلة للتفسير والتحليل.

المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة Unit Root

سنستخدم اختبار KPSS وهذا نظرا لكون الاختبار أكثر ملائمة للسلاسل الزمنية القصيرة وبالتالي يعطي نتائج

أكثر مصداقية

H_0 : السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة أي سلسلة مستقرة.

H_1 : السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة.

الفرع الأول: دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى

الجدول رقم (02-02): نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى

المتغير	النموذج	LM-Stat.	القيمة الحرجة عند 5%
LN-NHGD	مع حد ثابت	0.13	0.46
	مع حد ثابت واتجاه زمني	0.12	0.14
LNDC	مع حد ثابت	0.50	0.46
	مع حد ثابت واتجاه زمني	0.13	0.14
LNGE	مع حد ثابت	0.40	0.46
	مع حد ثابت واتجاه زمني	0.11	0.14
LNM2	مع حد ثابت	0.51	0.46
	مع حد ثابت واتجاه زمني	0.16	0.14
LNT0	مع حد ثابت	0.23	0.46
	مع حد ثابت واتجاه زمني	0.17	0.14

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نموذج الدراسة

■ تفسير نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى :

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج اختبار للاستقرارية عند المستوى لمتغيرات الدراسة والذي أظهر لنا أن :

المتغير الأول LN-NHGD: تظهر النتائج أن القيم الإحصائية LM-Stat في كلا النموذجين With Intercept و With Intercept and trend أقل من القيم الحرجة عند المستوى 5% وهو يدل على قبول فرضية العدم فإن المتغير NHGD يستقر عند المستوى أي متكامل من الدرجة الصفرية .

المتغير الثاني (LNDC): تظهر النتائج أن القيمة الإحصائية LM-Stat في نموذج (with Intercept) هي 0.50 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% (0.46)، بينما في نموذج (with Intercept and trend) بلغت 0.13 وهي أقل من القيمة الحرجة (0.14). هذا التضارب يشير غالباً إلى أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى في حال وجود القاطع فقط، مما يستوجب فحصها عند الفروق الأولى.

المتغير الثالث (LNGE): تظهر النتائج أن القيم الإحصائية LM-Stat بلغت 0.40 في نموذج (with Intercept) و 0.11 في نموذج (with Intercept and trend) نلاحظ أن كلتا القيمتين أقل من القيم الحرجة المقابلة

لهما (0.46 و 0.14 على التوالي) عند مستوى معنوية 5%. وهو ما يدل على قبول فرضية العدم، فإن المتغير LN-GE مستقر عند المستوى أي متكامل من الدرجة الصفرية. $I(0)$

المتغير الرابع (LNM2): تظهر النتائج أن القيمة الإحصائية LM-Stat في نموذج (with Intercept) هي 0.51 وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.46)، بينما في نموذج (with Intercept and trend) بلغت 0.16 وهي أيضاً أكبر من القيمة الحرجة (0.14). وهذا يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن المتغير LN-M2 غير مستقر عند المستوى.

المتغير الخامس (LNT0): تظهر النتائج أن القيم الإحصائية LM-Stat بلغت 0.23 في نموذج (with Intercept) و 0.17 في نموذج (with Intercept and trend). نجد أن القيمة الأولى أقل من قيمتها الحرجة (0.46)، بينما القيمة الثانية أكبر من قيمتها الحرجة (0.14). يشير ذلك إلى أن السلسلة قد تعاني من عدم استقرار عند أخذ الاتجاه العام في الحسبان، مما يتطلب اختبارها عند الفرق الأول لتأكيد درجة التكامل.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول

الجدول رقم (02-03): نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الأول

المتغير	النموذج	LM-Stat.	القيمة الحرجة عند 5%
LNDC	مع حد ثابت	0.16	0.46
	مع حد ثابت واتجاه زمني	0.06	0.14
LNM2	مع حد ثابت	0.20	0.46
	مع حد ثابت واتجاه زمني	0.01	0.14
LNT0	مع حد ثابت	0.10	0.46
	مع حد ثابت واتجاه زمني	0.01	0.14

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نموذج الدراسة

■ تفسير نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الأول :

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج اختبار للاستقرارية عند الفرق الأول لمتغيرات الدراسة والذي أظهر لنا أن :

كافة المتغيرات المستقلة المدرجة في الدراسة (LNDC, LNM2, LNT0) قد أصبحت مستقرة عند إجراء الاختبار على فروقها الأولى. ويتضح ذلك من خلال وقوع القيم الإحصائية (LM-Stat) في كلا النموذجين (With Intercept and trend، Intercept) تحت مستوى القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وبناءً عليه، يتم قبول فرضية العدم H_0 التي تفيد باستقرار السلاسل الزمنية عند هذا المستوى، مما يؤكد أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$. وتسمح هذه النتيجة منهجياً بالانتقال إلى مرحلة تقدير نموذج ARDL.

المطلب الثاني: تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

الفرع الأول: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

يعد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، المطور من طرف M. Hashem Pesaran وآخرين سنة 2001، من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات القياسية التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وذلك لما يتميز به من مرونة وسهولة في التطبيق. ويختلف هذا النموذج عن غيره من نماذج القياس الاقتصادي في أنه لا يشترط تجانس درجة استقرارية المتغيرات، إذ يمكن تطبيقه سواء كانت جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، أو عند الفرق الأول $I(1)$ ، أو مزيجاً بينهما. كما يتميز بإمكانية استخدامه في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلاً عن قدرته على تقدير علاقات الأجلين القصير والطويل في آن واحد غير أن من أهم شروطه عدم وجود متغيرات مستقرة عند الدرجة الثانية $I(2)$ ؛ ويُعتمد في اختبار وجود علاقة تكامل مشترك على اختبار الحدود (Bounds Test)، الذي يقوم على اختبار فرضية العدم المتمثلة في عدم وجود علاقة تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بوجودها، ويتم الحسم من خلال مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة مع القيم الحرجة الدنيا والعليا الواردة في جداول M. Hashem Pesaran وآخرين سنة (2001). (جلولي و مقران، 2019)

الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL

الجدول رقم (02-04): نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LN_NHGDP (-1)	-0.065297	0.132993	-0.490978	0.6297
LNDC	-2.109.760	0.616272	-3.423.426	0.0032
LNDC (-1)	-1.626.219	0.457511	-3.554.494	0.0024
LN2M	6.344.372	1.305.821	4.858.533	0.0001
LN2M(-1)	3.905.909	1.267.131	3.082.483	0.0068
LNGE	-2.271.439	0.637064	-3.565.479	0.0024
LNTO	-0.571983	0.928377	-0.616110	0.5460
LNTO (-1)	2.930.490	1.060.743	2.762.677	0.0133
C	-32.59928	4.890.444	-6.665.914	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

■ تفسير نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير :

يوضح الجدول نتائج العلاقة بين المتغير التابع والمعبر عنه بالنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والمتغيرات

المستقلة والمتمثلة في محددات التنمية المالية في الأجل القصير، والذي يظهر لنا أن :

أولاً: جودة النموذج ومعنويته الاجمالية :

احتمال فيشر $F=0.000$ وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات المستقلة: (الكتلة النقدية،

الائتمان المحلي، الإنفاق الحكومي، والانفتاح التجاري)؛ على تفسير المتغير التابع والذي يعبر عن النمو الاقتصادي

خارج قطاع المحروقات بـ 86.08% .

ثانياً: تحليل المعنوية والاختبارات الفردية(Prob) :

من خلال عمود الاحتمالية، يتضح أن أغلب المتغيرات المستقلة وفترات إبطائها تتمتع بمعنوية إحصائية قوية (أقل من 5%)، مما يعكس دورها الجوهرى في صياغة ملامح النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الأجل القصير.

ثالثاً: تحليل معاملات النموذج(Coefficients) :

العمق المالى (LNM2):

– المعامل الآنى (LNM2) : موجب ومعنوي إحصائيا وبلغ (6.344)، مما يدل على أن توسع العرض النقدي يُحفّز النمو الاقتصادي غير النفطى على المدى القصير.

– المعامل المتأخر (LNM2(-1) : موجب ومعنوي إحصائيا وبلغ (3.905)، مما يؤكد استمرار الأثر الإيجابى للسيولة النقدية مع تأخر زمنى، إذ يحتاج انتقال أثر السيولة إلى الاقتصاد الحقيقى بعض الوقت.

الائتمان المحلى الموجه للقطاع الخاص (LNDC) :

– المعامل الآنى (LNDC) : سالب ومعنوي إحصائيا وبلغ (-2.109)، مما يدل على أن زيادة الائتمان المحلى فى الفترة الحالية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي غير النفطى فى المدى القصير.

– المعامل المتأخر (LNDC(-1) : سالب ومعنوي إحصائيا وبلغ (-1.626)، مما يعزز استمرارية الأثر السلبى للائتمان المحلى حتى فى الفترة السابقة. وقد يُفسّر ذلك بتوجّه الائتمان نحو قطاعات غير منتجة أو نحو النفقات الاستهلاكية بدلاً من الاستثمار الإنتاجى.

الإنفاق الحكومى (LNGE) :

– المعامل الآنى (LNGE) : سالب ومعنوي إحصائيا وبلغ (-2.271)، وهذا يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومى فى المدى القصير لا تُحفّز النمو غير النفطى، وقد يُفسّر ذلك بأن الإنفاق الحكومى فى الجزائر يتمركز فى الجانب الاستهلاكى أكثر من كونه إنفاقاً استثمارياً منتجاً.

الانفتاح التجاري (LNT0):

- المعامل الآني (LNT0) : سالب وغير معنوي إحصائياً وبلغ (-0.571).
- المعامل المتأخر (-1) LNT0 : موجب ومعنوي إحصائياً وبلغ (2.930)، مما يوحي بأن أثر الانفتاح التجاري على النمو يظهر بتأخر زمني ولا يتجلى فوراً، وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يستغرق وقتاً لاستيعاب آثار التجارة الخارجية.

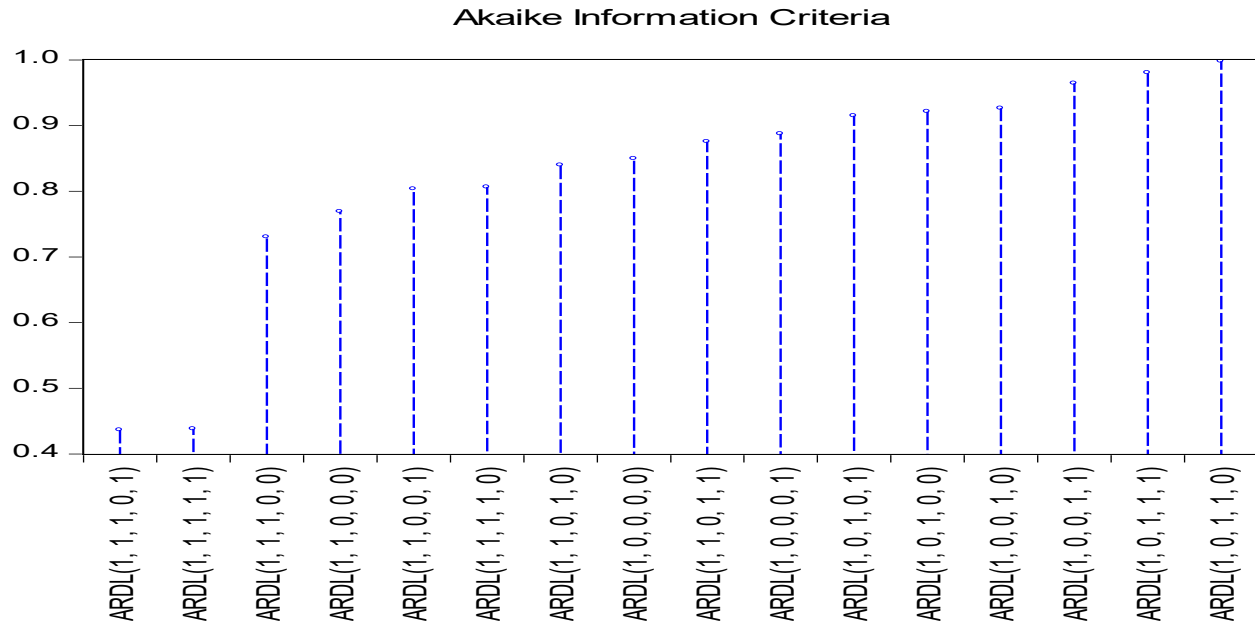
كما يبين الشكل رقم 02-04 الموالى مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات ابطاء متغيرات النموذج وذلك عبر تحديد درجة (1) حسب احصائية (Akaike Information Criteria) وبالتالي يتضح لنا ان النموذج $ARDL(1, 1, 0, 1)$ هو النموذج الامثل ويأخذ اقل قيمة حسب احصائية (AIC).

الجدول رقم (02-04): النماذج الممكنة عند تغيير درجات ابطاء متغيرات النموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	53.88182	NA	1.60e-08	-3.760.140	-3.518.198	-3.690.469
1	136.4548	127.0354*	1.99e-10*	-8.188834*	-6.737185*	-7.770812*

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

الشكل (02-02): يوضح درجة الابطاء لنموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 9

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

الهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من

عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بالاعتماد على إحصائية

وهو ما تم تبينه من خلال الجدول التالي:

✓ H^0 : عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة.

✓ H^1 : وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (02-05): نتائج اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

Test Statistic	Value	k
F-statistic	14.21724	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound

10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

■ تفسير نتائج اختبار التكامل المشترك (Bounds Test) :

تُظهر نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) الموضحة في الجدول رقم (05-02) أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة بلغت 14.21، وهي قيمة تفوق بشكل كبير القيم العظمى والدنيا عند القيم الحرجة 1%، 2.5%، 5% و 10%. ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يسمح لنا بتقدير معلمات النموذج في المدين الطويل والقصير .

الفرع الرابع: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويلUECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، سنقوم بتقدير معلمات الأجل الطويل والتي تشترط أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-06): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDC)	-2.109.760	0.616272	-3.423.426	0.0032
D(LNM2)	6.344.372	1.305.821	4.858.533	0.0001
D(LNGE)	-2.271.439	0.637064	-3.565.479	0.0024
D(LNTO)	-0.571983	0.928377	-0.616110	0.5460
CointEq(-1)	-1.065.297	0.132993	-8.010.158	0.0000
Cointeq = LN_NHGDP - (-3.5070*LNDC + 9.6220*LNM2 -2.1322*LNGE + 2.2139*LNTO -30.6011)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDC	-3.506.984	0.560010	-6.262.363	0.0000
LNM2	9.621.996	1.414.547	6.802.175	0.0000

LNGE	-2.132.213	0.679732	-3.136.843	0.0060
LNT0	2.213.944	0.369731	5.987.990	0.0000
C	-30.601.129	4.033.260	-7.587.195	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

الفرع الخامس: اختبارات صلاحية النموذج

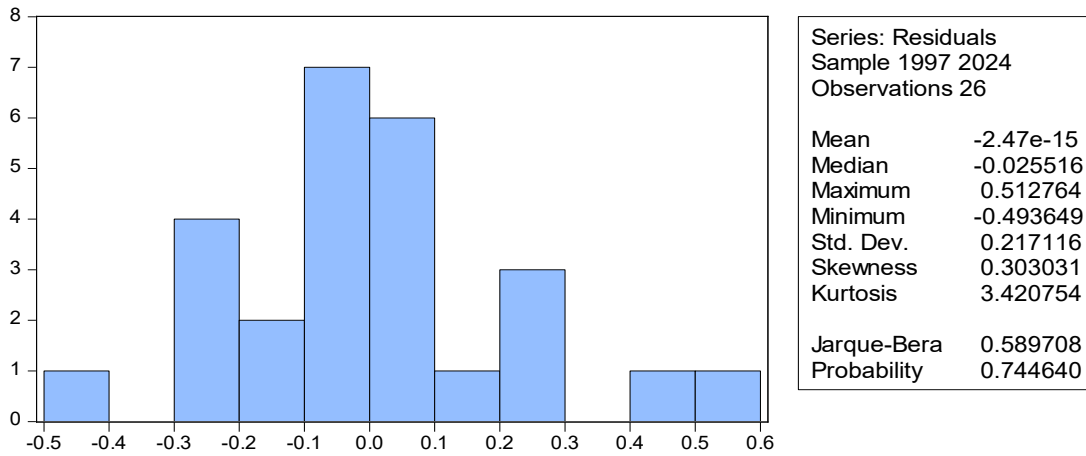
قبل اعتماد على النموذج (ARDL) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا

النموذج، وذلك من خلال الاختبارات التالية:

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

اختبار التوزيع الطبيعي Test Normality لبواقي ما يعرف باختبار Jarque&Bera 1987

الشكل (02-03): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

يلاحظ من خلال الشكل رقم (02-03) أن القيمة الاحتمالية لاختبار جاك-بيرا (Bera-Jarque)

البالغة (Prob = 0.74) تفوق مستوى المعنوية 5%، وعليه نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بأن بواقي معادلة الانحدار

تتبع التوزيع الطبيعي، ونرفض الفرضية البديلة.

ثانيا: اختبار عدم التباين حد الخطأ العشوائي

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي:

الجدول (02-07) : نتائج اختبار عدم التباين حد الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.065203	Prob. F(1,22)	0.8008
Obs*R-squared	0.070921	Prob. Chi-Square(1)	0.7900

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

تشير نتائج (Heteroskedasticity Test :ARCH) ان القيمة الاحتمالية $\text{prob.F}(1,22)=0.8008$ أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي

الجدول (02-08): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

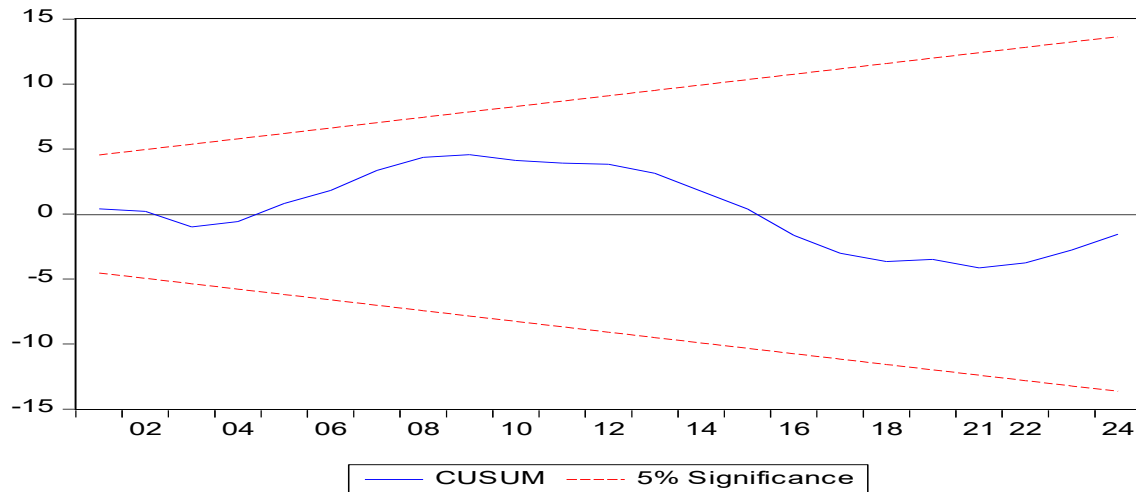
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.403.506	Prob. F(1,16)	0.0837
Obs*R-squared	4.560.576	Prob. Chi-Square(1)	0.0327

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

تشير نتائج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) إلى أن القيمة الاحتمالية $\text{Prob.F}(1,16)$ $=0.0837$ تفوق مستوى المعنوية 5%، وعليه لا يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي (التسلسلي) بين الأخطاء العشوائية ، مما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وأنه مقبول من هذه الناحية.

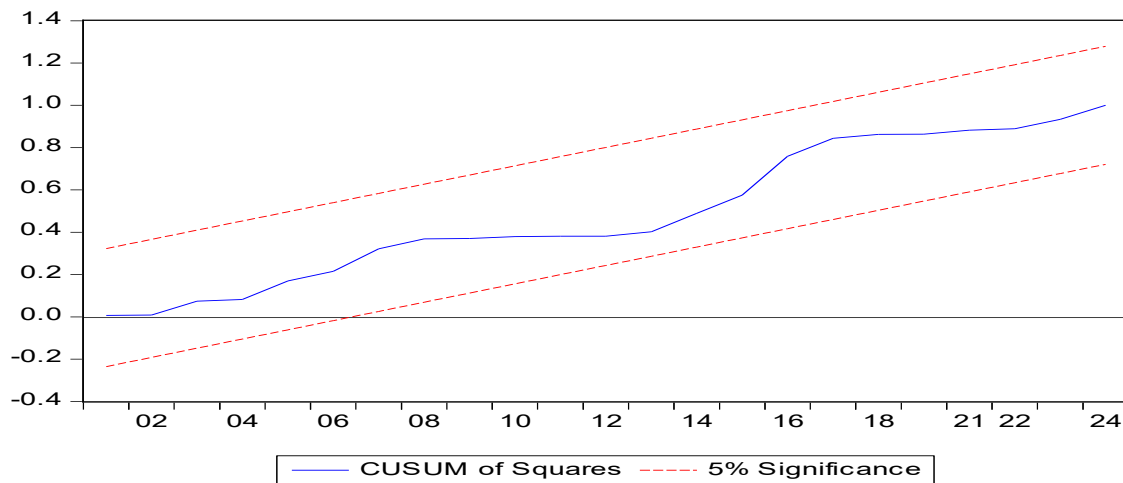
الفرع السادس : اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM and CUSUMSQ)

الشكل (02-03): نتائج إحصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)



المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

الشكل (02-04): احصائية واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMQ)



المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

يُظهر الشكل أعلاه أن إحصائيتي اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعاتها (CUSUMQ) تتحركان داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى استقرار المعاملات المقدرة للنموذج واستقرارها الهيكلي طوال فترة الدراسة.

الفرع السابع: تفسير نتائج الدراسة

بناءً على نتائج التقدير لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة $ARDL(1,1,1,0,1)$ ، والذي أظهر أن معامل التحديد المصحح بلغ 79.53% ، وهو ما يدل على أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في العمق المالي والائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري استطاعت تفسير ما يزيد عن ثلاثة أرباع التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، كما أكدت قيمة احتمال إحصاء فيشر البالغة 0.000007 المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج. فضلاً عن ذلك، جاء معامل تصحيح الخطأ سالباً بقيمة -1.065 وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% ، مما يُثبت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وقدرة النموذج على استيعاب الاختلالات القصيرة الأجل والعودة إلى مسار التوازن بسرعة عالية. وعلى هذا الأساس، سنتناول فيما يلي تفسير أثر كل متغير مستقل على حدة:

أولاً: العمق المالي (LNM2)

كشفت النتائج عن وجود أثر موجب ومعنوي إحصائياً للعمق المالي على الناتج المحلي خارج المحروقات في المدى القصير والطويل، إذ أن زيادة العمق المالي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع الناتج خارج المحروقات بمقدار 9.621% في المدى الطويل، ويُفسّر هذا الأثر اقتصادياً بأن توسع الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة أسهم في تنشيط الودائع المصرفية وتعبئة المدخرات، مما وفّر موارد مالية أكبر قابلة للتوجيه نحو تمويل القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه عبد الكريم بريشي وآخرون (2020) من أثر إيجابي للمعروض النقدي على النمو في الجزائر، وكذلك مع دراسة لعقاب يسرى آسية ودرويش عمار (2023) التي أكدت أن المعروض النقدي يعزز النمو الاقتصادي طويل المدى، ومع دراسة قوري يحيى عبد الله التي خلصت إلى أن القطاع المالي في الجزائر يدعم النمو أساساً عبر السيولة النقدية.

ثانياً: الائتمان المحلي للقطاع الخاص (LNDC)

كشفت النتائج عن وجود أثر سالب ومعنوي إحصائياً للائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص على الناتج خارج المحروقات في المدى القصير والطويل، إذ أن زيادته بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج خارج المحروقات بمقدار 3.506% في المدى الطويل، ويُفسّر هذا الأثر اقتصادياً بأن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة لم يُوجّه بشكل كافٍ نحو الاستثمار المنتج في القطاعات غير النفطية، بل تركز في القروض الاستهلاكية وقطاع الاستيراد، مما أضعف قدرته على تحفيز النمو الحقيقي خارج المحروقات. وتتوافق هذه النتيجة مع ما خلص إليه (بن عزّة، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمت، 2023) من أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يؤثر سلباً على النمو في الجزائر، وكذلك مع دراسة (لعقاب و درويش، جوان 2023)، ومع دراسة (قوري يحيى، 2025) التي فسّرت ذلك باختلالات هيكلية في النظام المالي. في المقابل تتعارض مع دراسة (تشيكو و عيود، 2022) التي أظهرت أثراً إيجابياً للقروض للقطاع الخاص على النمو في الجزائر.

ثالثاً: الإنفاق الحكومي (LNGE)

كشفت النتائج عن وجود أثر سالب ومعنوي إحصائياً للإنفاق الحكومي على الناتج خارج المحروقات في المدى القصير والطويل، إذ أن زيادته بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج خارج المحروقات بمقدار 2.132% في المدى الطويل، ويُفسّر هذا الأثر اقتصادياً بأن التوسع في الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة أفرز ظاهرة الإزاحة (Crowding Out Effect)، إذ أدى هيمنة الدولة على توجيه الموارد المالية إلى تهميش دور القطاع الخاص وإضعاف قدرته على المساهمة في النمو خارج المحروقات. وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Le Thi Khanh و Nguyen Duc، 2025) التي أكدت الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على النمو في الاقتصادات الناشئة، وهو ما يعكس خصوصية الاقتصاد الجزائري الريعي الذي يركز الإنفاق الحكومي فيه على عائدات المحروقات بدلاً من توجيهه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية.

رابعاً: الانفتاح التجاري (LNTO)

كشفت النتائج عن وجود أثر غير معنوي إحصائياً في المدى القصير، في حين جاء الأثر موجباً ومعنوياً في المدى الطويل، إذ أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع الناتج خارج المحروقات بمقدار 2.213% على المدى البعيد، ويُفسّر غياب الأثر قصير المدى بأن فوائد الانفتاح التجاري لا تتجلى فوراً بل تحتاج إلى وقت لتتراكم وتنعكس على الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات. وتتوافق نتيجة المدى الطويل مع ما خلص إليه (بريشي، بلوافي، و فودوا، 2020) من أثر إيجابي للانفتاح التجاري على النمو في الجزائر، وكذلك مع دراسة (تشيكو و عيبود، 2022) في المقابل تتعارض مع دراسة (حياوي و الهكاري، 2024) التي أظهرت أثراً سلبياً للانفتاح التجاري في دول منطقة الإسكوا، مما يعكس تفاوت أثره بحسب السياق الاقتصادي لكل دولة.

خلاصة

سعت هذه الدراسة إلى فهم أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وحتى مدى قدرة مؤشرات التنمية المالية على إنشاء اقتصاد أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على النفط خلال الفترة (1996-2024)، وقد خلصت نتائج تقدير نموذج ARDL إلى الاستنتاجات التالية :

- ✓ تشير قيمة احتمال اختبار فيشر ($F=0.000$) إلى أن النموذج يتمتع بجودة عالية، مما يعكس قدرة المتغيرات المستقلة، والمتمثلة في العمق المالي، الائتمان المحلي، والإنفاق الحكومي، والانفتاح التجاري، على تفسير التغيرات في المتغير التابع الذي يعبر عن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- ✓ يتضح أن معامل تصحيح الخطأ جاء بإشارة سالبة (-1.06) وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5 % ($\text{Prob} = 0.0000$)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. كما تعكس هذه النتيجة سرعة عالية في عودة النموذج إلى حالة التوازن بعد أي صدمة تصيب النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، إذ يتم تصحيح الانحرافات بشكل يفوق 100% خلال سنة واحدة.
- ✓ تبين النتائج أن جميع المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل معنوي قوي جداً في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على المدى الطويل. فقد سجل تأثير طردي واضح للعمق المالي (LNM2)، ما يعني أن زيادتها تسهم في تعزيز هذا النوع من النمو. كما يظهر أن الانفتاح التجاري (LNT0) له أثر إيجابي ومعنوي، بما يعكس دور سياسات الانفتاح في دعم النمو خارج قطاع المحروقات على المدى البعيد. في المقابل، استمر الأثر السلبي لكل من الائتمان المحلي (LNDC) والإنفاق الحكومي (LNGE)، وهو ما يشير إلى أهمية إعادة تقييم كفاءة توجيه القروض والإنفاق العام بما يخدم تنمية القطاعات غير النفطية بشكل أفضل.

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

في إطار هذه الدراسة التي تناولت أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996-2024 ، سعت الدراسة إلى تشخيص طبيعة العلاقة بين مؤشرات التنمية المالية والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية ARDL .

وقد أظهرت الدراسة النظرية أن فاعلية التنمية المالية في دعم النمو تبقى مرتبطة بمدى كفاءة توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية، إضافة الى درجة عمق المنظومة المالية وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الحقيقي. أما من الجانب التطبيقي، فقد بيّنت نتائج التقدير القياسي جودة النموذج المعتمد، وهو ما تأكد من خلال اجتياز اختبارات التشخيص المعتمدة، بما يعكس قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات . كما أظهرت نتائج نموذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما تؤكدته إشارة وسلوك معامل تصحيح الخطأ إحصائياً عند مستوى معنوية 5% ، مما يعكس قدرة النموذج على استعادة توازنه بسرعة تفوق 100% خلال سنة واحدة.

نتائج واختبار صحة فرضيات الدراسة:

استناداً إلى إشكالية الدراسة والفرضيات المفصلة لها، تم التوصل الى النتائج الآتية:

- أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين العمق المالي (نسبة الكتلة النقدية M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي) والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهو ما يُفسّر أن توسّع الوساطة المالية يُساهم في تعزيز الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، ومنه نقبل الفرضية الأولى التي تنص على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للعمق المالي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- كما تبين وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهو ما يعكس قصور القطاع الخاص في الجزائر عن أداء دوره الكامل

في استيعاب الائتمان وتوظيفه توظيفاً منتجاً، ومنه نقبل الفرضية الثانية التي تنص على وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للائتمان المحلي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

— كما سجلت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وهو ما يعكس أن الإنفاق العام في الجزائر يتمركز في غالبه ضمن النفقات الجارية وقطاع المحروقات، دون تحقيق تنوع حقيقي في الهيكل الاقتصادي، ومنه نقبل الفرضية الثالثة التي تنص على وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

— وأخيراً، أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، مما يعكس أن الانفتاح على الأسواق الخارجية يساهم في تنوع الأنشطة الاقتصادية وتعزيز القاعدة الإنتاجية، ومنه نقبل الفرضية الرابعة التي تنص على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:

✓ ضرورة تعزيز عمق القطاع المالي من خلال توسيع قاعدة المنتجات المالية وتطوير أسواق رأس المال لتحقيق وساطة مالية أكثر فاعلية وكفاءة.

✓ العمل على توجيه الائتمان المحلي نحو القطاعات الإنتاجية والمشاريع المدرة للقيمة المضافة، مع تبسيط إجراءات الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار في البنية التحتية والرأسمال البشري والقطاعات الإنتاجية خارج المحروقات بما يحقق أثراً تنموياً مستداماً.

✓ تشجيع سياسات الانفتاح التجاري المدروسة التي تخدم أهداف التنوع الاقتصادي وتقوية القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية.

✓ الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية التكنولوجية لرفع قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب مخرجات التنمية المالية وتحويلها إلى نمو حقيقي ومستدام.

وفي الأخير، تبقى هذه الدراسة محاولة لفهم طبيعة العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، رغم بعض القيود المرتبطة بتوفر البيانات وامتداد الفترة الزمنية، مما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية أكثر تعمقاً باستخدام نماذج وأساليب قياسية متقدمة أو بتوسيع نطاق المقارنة ليشمل دولاً مماثلة في السياق الاقتصادي.

آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة آفاقاً بحثية عدة يمكن استكمالها مستقبلاً، من بينها:

- دراسة أثر الشمول المالي الرقمي تحديداً على النمو خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة.
- إجراء دراسة مقارنة بين الجزائر ودول المغرب العربي للكشف عن الفوارق في فاعلية المنظومات المالية.
- تحليل أثر إصلاح القطاع المالي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية.

قائمة المصادر:

المراجع باللغة العربية:

المذكرات والأطروحات :

1. بودواية, م. (2008/2009). اشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1980-2009 مذكرة مقدمة الى جامعة الجزائر تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير.
2. حمداني, م. ا. (2008-2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل -دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.
3. شحات, و. (2021-2022). النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات و الافاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019 -أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه.
4. صادقي, ج. ا. (2023-2024). محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة- حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية.
5. ضيف, ا. (2014-2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) -أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية.
6. عربوة, س. (2010-2011). مؤشرات لقياس النمو المستدام و التنمية الاقتصادية المستدامة - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري-مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه.

7. قروف, م. ك. (2014-2015). اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تطبيقية للفترة 1999-2014, اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه.
8. معلالة, ن & , درويش, م. (2014/2015). اثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 - دراسة تحليلية قياسية للفترة 1985-2013, مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- المجلات والمؤتمرات :
9. العرومي, ز. ع. (2025). أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2020) مجلة الأستاذ.
10. بخوش, ل. (2022). أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020).
11. بريش, ع & , رباط, ك. (2010). اثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي بالاشارة الى حالة الجزائر.
12. بريشي, ع. ا. , بلوافي, م & , فودوا, م. (2020). اثر التطور المالي و الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2018 .
13. بن عزة, م. (2023). اثر المتغيرات المالية على اداء النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر.
14. بن عزة, م. (2023). اثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر.

15. بوثلجة, ع&, .بورعدة, ح. (2016). قياس تطور النظام المالي وأثره على حجم النشاط الاقتصادي في الجزائر. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*.
16. تشيكو, ر&, .عيبود, ق. (2022). دور التنمية المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال لفترة 1970-2020.
17. حياوي, ك&, .الهكاري, ن. (2024). اثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في عينة مختارة من دول منطقة الاسكوا للمدة (2004-2021) .
18. خوري, ن. (2022). اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019.
19. راضي, ا. ع(2021). (العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة(1990-2018), دراسة تحليلية قياسية.
20. رشيد ساطور. (2013). دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة علاقات و روابط. 10،
21. زرود, م. (1999-2000). النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا.
22. عبد الله قوري يحيى. (2025). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2023). *مجلة المالية & الأسواق*.
23. عير منصور, ع. ا&, .وليد عيد, م. (2025). تحليل قياسي لأثر مؤشرات التنمية المالية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2022) *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*.

24. علي حسين, ا. , سعيد صالح, أ& ,.فيان, ع. ا). جانفي 2021. (دور البحث العلمي والابتكار المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام تجارب دولية مختارة.
25. كرار, م. ع& ,.لعوج, ب. ع. (2021). قياس أثر النمو الزراعي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2019.
26. كمال قسول, و عبد الخالق أودينة. (ديسمبر 2022). مؤشرات النمو الاقتصادي إطلالة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1960-2021). 01,
27. لعقاب, ي. ا& ,.درويش, ع). جوان 2023. (العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر.
28. ماردين محسوم, ف. (2021). أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018) دراسة تحليلية قياسية *Journal of Economics and Administrative Sciences*.
29. معوشي, ع. (2024). دراسة مقارنة لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الدول العربية باستخدام التحليل بالمركبات الرئيسية للفترة 1990-2023. 18,
30. ملواح, ف& ,.مكيد, ع. (2020). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990-2018. 17,
31. منصور عبد الحميد, ع& ,.عيد مصطفى, و. (2025). تحليل قياسي لاثر مؤشرات التنمية المالية على النمو الاقتصادي في مصر 1990-2022. 11,
32. هوارى, م. (2014). البعد الاقتصادي للابتكار و المقاول المبتكر على النمو الاقتصادي حسب رؤية, 09. A-J-Schumpeter.

المراجع باللغة الاجنبية

المقالات والمؤتمرات :

- Al-senani, K., Ahmed Almahruqi, w., & Ahmed Esharif, A. (2024). Financial development and economic growth: Empirical evidence from the Gulf Cooperation Council countries. *01*.33
- Fang, H., Chung, C.-P., & Lee, Y.-H. (decembre 2025). Moderating effect of credit growth for financial development on economic growth: Considering banking crises and endogeneity.34
- Fekir, H., & Bourasse, N. (2022). The Impact of Financial Development on Economic Growth: Empirical evidence from Algeria. *Beam Journal of Economic Studies* .35
- Gul, M., & Asik, B. (2025). Investigating the Impact of Financial Development on Economic Growth. *20*.36
- Hanoun, R., & Badr, O. (2025). The Impact of Financial Development in Driving Economic Growth in the MENA Region. *Nurture*.37
- Le Thi Khanh, L., & Nguyen Duc, D. (2025). The Impact of Financial Development on Economic Growth in Emerging Economies.38
- LWESYA1, F., & ISMAIL, I. J. (2021). Financial Development and Private Sector Investment in the Post-Financial Liberalization Era in Tanzania. *09*.39
- Mancha, M., Getachew, Z., & Gizaw, T. (2024). Financial development and economic growth:evidence from emerging African and Asian countries. *Cogent Economics & Finance*.40
- Masila, J., Kisimbii, J., & Nyamute, W. (2025). Financial Development And Economic Growth: Evidence From Sub-Saharan Africa. *IOSR Journal Of Economics and Finance (IOSR-JEF)*.41
- SENOUCI BEREKSI , I., ZEGHOUDI , A., & BOURI , S. (2015). Les Conditions du Développement Financier et Leurs Effets Sur la Croissance économique : Une Approche en Données de Panel.42

Tang, D. (2024). The Effect of Financial Development on Economic Growth. .43
11.

الملحق (01-02): نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Dependent Variable: LN_NHGD
 Method: ARDL
 Date: 04/27/26 Time: 18:28
 Sample (adjusted): 1997 2024
 Included observations: 26 after adjustments
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (1 lag, automatic): LNDC LNM2 LNGE LNT
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 16
 Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LN_NHGD(-1)	-0.065297	0.132993	-0.490978	0.6297
LNDC	-2.109760	0.616272	-3.423426	0.0032
LNDC(-1)	-1.626219	0.457511	-3.554494	0.0024
LNM2	6.344372	1.305821	4.858533	0.0001
LNM2(-1)	3.905909	1.267131	3.082483	0.0068
LNGE	-2.271439	0.637064	-3.565479	0.0024
LNT	-0.571983	0.928377	-0.616110	0.5460
LNT(-1)	2.930490	1.060743	2.762677	0.0133
C	-32.59928	4.890444	-6.665914	0.0000
R-squared	0.860820	Mean dependent var		1.443487
Adjusted R-squared	0.795324	S.D. dependent var		0.581974
S.E. of regression	0.263291	Akaike info criterion		0.436313
Sum squared resid	1.178480	Schwarz criterion		0.871808
Log likelihood	3.327925	Hannan-Quinn criter.		0.561720
F-statistic	13.14304	Durbin-Watson stat		1.186648
Prob(F-statistic)	0.000007			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

الملحق (02-02): النماذج الممكنة عند تغيير درجات ابطاء متغيرات النموذج

Endogenous variables: LN_NHGDPI LNDC LNM2 LNGE

LNT0

Exogenous variables: C

Date: 04/20/26 Time: 14:20

Sample: 1996 2024

Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	53.88182	NA	1.60e-08	-3.760140	-3.518198	-3.690469
1	136.4548	127.0354*	1.99e-10*	-8.188834*	-6.737185*	-7.770812*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

الملحق (02-03): نتائج اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

ARDL Bounds Test

Date: 04/27/26 Time: 18:36

Sample: 1997 2024

Included observations: 26

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	14.21724	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

Test Equation:

Dependent Variable: D(LN_NHGDG)

Method: Least Squares

Date: 04/27/26 Time: 18:36

Sample: 1997 2024

Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDC)	-2.075138	0.701074	-2.959939	0.0088
D(LNM2)	4.939183	1.515830	3.258401	0.0046
D(LNTO)	-0.622909	1.097737	-0.567448	0.5778
C	-33.01247	5.558395	-5.939208	0.0000
LNDC(-1)	-3.722498	0.672744	-5.533310	0.0000
LNM2(-1)	9.856867	1.589156	6.202581	0.0000
LNGE(-1)	-1.704945	0.696224	-2.448846	0.0255
LNTO(-1)	2.383243	0.546593	4.360175	0.0004
LN_NHGDG(-1)	-1.137876	0.150611	-7.555061	0.0000
R-squared	0.864302	Mean dependent var		0.016223
Adjusted R-squared	0.800444	S.D. dependent var		0.669947
S.E. of regression	0.299277	Akaike info criterion		0.692529
Sum squared resid	1.522632	Schwarz criterion		1.128024
Log likelihood	-0.002874	Hannan-Quinn criter.		0.817936
F-statistic	13.53475	Durbin-Watson stat		1.731771
Prob(F-statistic)	0.000005			

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

الملحق (02-04): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: LN_NHGDP

Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 1)

Date: 04/27/26 Time: 18:44

Sample: 1996 2024

Included observations: 26

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDC)	-2.109760	0.616272	-3.423426	0.0032
D(LNM2)	6.344372	1.305821	4.858533	0.0001
D(LNGE)	-2.271439	0.637064	-3.565479	0.0024
D(LNTO)	-0.571983	0.928377	-0.616110	0.5460
CointEq(-1)	-1.065297	0.132993	-8.010158	0.0000

Cointeq = LN_NHGDP - (-3.5070*LNDC + 9.6220*LNM2 -2.1322*LNGE + 2.2139*LNTO -30.6011)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDC	-3.506984	0.560010	-6.262363	0.0000
LNM2	9.621996	1.414547	6.802175	0.0000
LNGE	-2.132213	0.679732	-3.136843	0.0060
LNTO	2.213944	0.369731	5.987990	0.0000
C	-30.601129	4.033260	-7.587195	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

الملحق (02-05): نتائج اختبار عدم التباين حد الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.065203	Prob. F(1,22)	0.8008
Obs*R-squared	0.070921	Prob. Chi-Square(1)	0.7900
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 04/20/26 Time: 14:50			
Sample (adjusted): 1998 2024			
Included observations: 24 after adjustments			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
C	0.050660	0.018569	2.728176
RESID^2(-1)	0.068926	0.269930	0.255349
R-squared	0.002955	Mean dependent var	
Adjusted R-squared	0.042365	S.D. dependent var	
S.E. of regression	0.075830	Akaike info criterion	
Sum squared resid	0.126503	Schwarz criterion	
Log likelihood	28.89201	Hannan-Quinn criter.	
F-statistic	0.065203	Durbin-Watson stat	
Prob(F-statistic)	0.800825		

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09

الملحق (02-06): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.403506	Prob. F(1,16)0.0837
Obs*R-squared	4.560576	Prob. Chi-Square(1)0.0327

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الاحصائي E-views 09